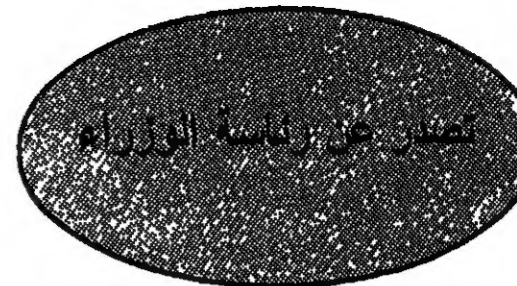


الأردن الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

صان :- الثلاثاء ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ١ أيلول سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٣٠٠



طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هكذا عند العمل



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٣١٢٨	- قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ قانون حماية الإنتاج الوطني
٣١٣٧	- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ قانون معدل لقانون الجامعات الأردنية
٣١٣٣	- قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ قانون التعليم العالي
٣١٥٢	- قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ قانون مؤسسة الأمل الأردنية للسرطان
٣١٦٢	- قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ قانون المطبوعات والنشر
٣١٩١	- إعلان بطلان قانون مؤقت
٣١٩٢	- نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام رسوم وتسجيل وترخيص وسوق المركبات
٣١٩٤	- نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٩٨ نظام تشكولات الوزارات والديوان الحكومية للشنة المالية ١٩٩٨
٣١٩٧	- نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام الأشغال الحكومية
٣٢٠٠	- نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات
٣٢٠٢	- نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام أهلية للشروط السياحة
٣٢٠٤	- نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٩٨ نظام جمعية ادلاء السياح الأردنية
٣٢١٨	- المصادقة على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية
٣٢١٨	- اتفاقية قضائية خاصة بموضوع تبادل السجناء بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية
٣٢٢٥	- تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ تعليمات معدلة لتعليمات المصيف المدرسي
٣٢٢٦	- قراران صادران عن وزير المالية/ الجمارك
٣٢٢٧	- المخاطر الطبية الخاصة
٣٢٢٩	- قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٣١٢٨ من الجدول

نحن الحسن بن طلال نائباً عن المملكـة العربيـة السـوريـة
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعلى
فصادق على القانون الذي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين المـلـكـوت
قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨

قانون حماية الانتاج الوطني
باسمها

نصها	رقم
٨٦٦٦	١
٧٦٦٦	٢
٦٥٦٦	٣
٦٦٦٦	٤
٦٦٦٦	٥
٦٦٦٦	٦
٦٦٦٦	٧
٦٦٦٦	٨
٦٦٦٦	٩
٦٦٦٦	١٠
٦٦٦٦	١١
٦٦٦٦	١٢
٦٦٦٦	١٣
٦٦٦٦	١٤
٦٦٦٦	١٥
٦٦٦٦	١٦
٦٦٦٦	١٧
٦٦٦٦	١٨
٦٦٦٦	١٩
٦٦٦٦	٢٠
٦٦٦٦	٢١
٦٦٦٦	٢٢
٦٦٦٦	٢٣
٦٦٦٦	٢٤
٦٦٦٦	٢٥
٦٦٦٦	٢٦
٦٦٦٦	٢٧
٦٦٦٦	٢٨
٦٦٦٦	٢٩
٦٦٦٦	٣٠
٦٦٦٦	٣١
٦٦٦٦	٣٢
٦٦٦٦	٣٣
٦٦٦٦	٣٤
٦٦٦٦	٣٥
٦٦٦٦	٣٦
٦٦٦٦	٣٧
٦٦٦٦	٣٨
٦٦٦٦	٣٩
٦٦٦٦	٤٠
٦٦٦٦	٤١
٦٦٦٦	٤٢
٦٦٦٦	٤٣
٦٦٦٦	٤٤
٦٦٦٦	٤٥
٦٦٦٦	٤٦
٦٦٦٦	٤٧
٦٦٦٦	٤٨
٦٦٦٦	٤٩
٦٦٦٦	٥٠
٦٦٦٦	٥١
٦٦٦٦	٥٢
٦٦٦٦	٥٣
٦٦٦٦	٥٤
٦٦٦٦	٥٥
٦٦٦٦	٥٦
٦٦٦٦	٥٧
٦٦٦٦	٥٨
٦٦٦٦	٥٩
٦٦٦٦	٦٠
٦٦٦٦	٦١
٦٦٦٦	٦٢
٦٦٦٦	٦٣
٦٦٦٦	٦٤
٦٦٦٦	٦٥
٦٦٦٦	٦٦
٦٦٦٦	٦٧
٦٦٦٦	٦٨
٦٦٦٦	٦٩
٦٦٦٦	٧٠
٦٦٦٦	٧١
٦٦٦٦	٧٢
٦٦٦٦	٧٣
٦٦٦٦	٧٤
٦٦٦٦	٧٥
٦٦٦٦	٧٦
٦٦٦٦	٧٧
٦٦٦٦	٧٨
٦٦٦٦	٧٩
٦٦٦٦	٨٠
٦٦٦٦	٨١
٦٦٦٦	٨٢
٦٦٦٦	٨٣
٦٦٦٦	٨٤
٦٦٦٦	٨٥
٦٦٦٦	٨٦
٦٦٦٦	٨٧
٦٦٦٦	٨٨
٦٦٦٦	٨٩
٦٦٦٦	٩٠
٦٦٦٦	٩١
٦٦٦٦	٩٢
٦٦٦٦	٩٣
٦٦٦٦	٩٤
٦٦٦٦	٩٥
٦٦٦٦	٩٦
٦٦٦٦	٩٧
٦٦٦٦	٩٨
٦٦٦٦	٩٩
٦٦٦٦	١٠٠

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية الانتاج الوطني لسنة ١٩٩٨) ويعمل به بعد
مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وُجدت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .

الوزير : وزير الصناعة والتجارة .

المنتجون : المنتجون الذين ينتجون داخل المملكة من
المحليون : سلعاً اردنية معينة او قسماً كبيراً من هذا الانتاج .

المادة ٣- تسري احكام هذا القانون على السلع المستوردة الى المملكة التي تكون
مشابهة او منافسة لسلعة منتجة محلياً .

المادة ٤- ان للمنتجين المحليين الذين يعانون او يعانون من ضرر بالغ سببه
تزايد استيراد سلعة مشابهة او منافسة لانتاجهم ، ان يقدموا بطلب خطي
الى الوزير او من يفوضه خطياً لحماية انتاجهم ، على ان يتضمن الطلب
بيانات ووثائق التي تساعد الوزارة على التأكد من وقوع واحتمال
وقوع ضرر بالغ يلحق بقطاع انتاجهم .

ب- للغايات المقصودة بهذا القانون يعتبر ضرراً بالغاً الضرر التالي :

المباشر على قطاع الانتاج المحلي الذي يشبهها او تنافسها السلعة المستوردة .

ج- اذا تبين ان الضرر على قطاع الانتاج المحلي ناشىء عن استيراد
سلعة اجنبية او سلعة مدعومة في المنشأ يطبق عليها احكام
النظام المشار اليه في المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة ٥ : يقرر الوزير بناء على توصية الجهة المختصة في الوزارة نتيجة
الدراسة قبول الطلب مبدئياً او رفضه . وفي حالة الرفض تقوم الجهة
المختصة في الوزارة بتبليغ القرار الى مقدمي الطلب خلال اربعة عشر
يوماً من تاريخ القرار . اما اذا قرر الوزير قبول الطلب مبدئياً فيكلف
الجهة المختصة في الوزارة اجراء تحقيق بشأنه .

المادة ٦- بعد اتمام التحقيق المنصوص عليه في المادة (٥) واستخلص
نتائجه توصي الجهة المختصة في الوزارة الى الوزير توصية
مسببة ومستندة الى ادلة موضوعية بشأن طلب الحماية برفض
الطلب او قبوله ، وفي حالة التوصية بقبوله تقرر اجراء الحماية
المناسبة لمواجهة الضرر الواقع او المحتمل وقوعه والاعمال
والاجراءات التي يلزم المنتجون المحليون بها في انتاجهم حماية
للمستهلكين خلال مدة تطبيق اجراءات الحماية .

هكذا من العمل

ب- إذا رأى الوزير بعد دراسة التوصية رفض طلب الحماية فتبلغ الوزارة مقدمي الطلب بقرار الرفض وأسبابه. أما إذا رأى الوزير قبول الطلب فينسب إلى مجلس التعريفية الجمركية بشأنه. ويكون التسبب مشتملاً على ما يراه مناسباً من إجراءات الحماية والمدة اللازمة للتطبيق التي يراها كافية لتنفيذ الأعمال والأجراءات التي يلتزم المنتجون المداينون بها.

المادة ٧-١: لمجلس الوزراء بعد الاستطلاع على نية المنتجين الجمركية أن يقرر رفض طلب الحماية، أو أن يقرر إجراء الحماية المناسبة وفق المادة (٨) من هذا القانون. وتبلغ الوزارة مقدمي الطلب بالقرار وتشرع في صحيفتين يوميتين محليتين.

ب- لا يجوز لمقدمي طلب حماية قنود الوزير أو مجلس الوزراء رفضه أن يقدموا طلباً آخر مستنداً إلى الظروف والتسبب ذاتها الواردة في طلبهم الأول قبل مضي (١٨٠) يوماً من تاريخ صدور القرار برفض الطلب الأول.

المادة ٨-١: لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على تنسيب مجلس التعريفية الجمركية ما يراه مناسباً من إجراءات الحماية التالية:

١- فرض تعريفية جمركية أو زيادة التعريفية الجمركية المطبقة على السلعة المستوردة.

٢- تحديد كميات الاستيراد من السلعة المستوردة.

٣- إلغاء التعريفية الجمركية أو تخفيضها عن سلعة أو سلع مستوردة أخرى تدخل في إنتاج السلعة المحلية.

٤- أي إجراءات تساعد المنتجين المحليين التكيف مع المستوردات من السلعة المعنية.

ب- تطبق التعريفية الجمركية المستحدثة أو زيادة التعريفية الجمركية بموجب إجراءات الحماية على السلعة المستوردة بغض النظر عن دولة المنشأ المصدرة لها.

ج- لمجلس الوزراء، بناء على تنسيب من مجلس التعريفية الجمركية، أن يستثنى من أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة أي دولة نامية شريطة تحقق الشرطين التاليين:

١- أن لا يتجاوز حصة الدولة النامية ٢٪ من مستوردات المملكة من السلعة المعنية.

٢- أن لا يتجاوز مجموع حصص الدول النامية التي يتحقق فيها الشرط السابق نسبة (٩٪) من مجموع مستوردات المملكة من تلك السلعة.

د- لا يجوز تحديد كميات الاستيراد بأقل من المتوسط الحسابي لكميات الاستيراد من السلعة المستوردة خلال آخر ثلاث سنوات تتوافر عنها معلومات احصائية مناسبة ما لم توجد أسباب موجبة لتحديد مستوى أقل.

هـ- تكون الإجراءات المقررة من حيث مدة الحماية ونسبة التعريفية الجمركية المفروضة أو المضافة أو الكمية المحددة للاستيراد بالقدر الذي يراه مجلس الوزراء مناسباً لدفع الضرر البالغ واتمكن المنتجين المحليين من توفيق أوضاعهم والتكيف مع المستوردات من السلعة المعنية وحماية مصالح المملكة.

هكذا من العمل

٣- إذا قرر مجلس الوزراء في الموضوع نفسه اجراء حماية وفق المادتين (٧) و (٨) من هذا القانون.

المادة ١٢: لايجوز افشاء أي معلومات سرية تحصل عليها الوزارة او أي جهة رسمية أخرى في سياق قيامها بمهامها لتطبيق احكام هذا القانون.

المادة ١٣: تستوفي الوزارة من طالبا تطبيق أي من اجراءات الحماية رسما يحدده النظام يدفعه الطالب عند تقديم طلبه.

المادة ١٤: يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون، على ان تشمل مايلي:

- أ- الرسوم التي تستوفى من مقدمي طلبات الحماية.
- ب- الشروط الواجب توافرها في مقدمي طلبات الحماية وتفاصيل البيانات والمستندات التي تتضمنها هذه الطلبات.
- ج- اجراءات التحقيق في طلبات الحماية والامور التي يتناولها التحقيق.
- د- الامور التي يتناولها التقرير الذي يتضمن التوصية الى الوزير بشأن طلبات الحماية.
- هـ- الحد الاعلى لمدة تطبيق اجراءات الحماية المقررة والاجراءات والشروط لتمديد اوعادة فرضها.

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لحماية الانتاج الوطني من آثار المستوردات الاغراقية او المدعومة في المنشأ على ان تكون هذه الانظمة منسجمة مع الالتزامات المترتبة على المملكة بموجب اتفاقيات ثنائية او دولية.

المادة ١٦- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة ١٧- لايعمل بأي نص في أي تشريع يخالف احكام هذا القانون.

هنا من أجل

المادة ١٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال ١٩٩٨/٧/٢٩

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العفاني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله النسر	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
---	---	--

وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير الاركان والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان	وزير المعدل رياض الشكعة
--	--	--	-------------------------------

وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الثقافة وزير الشباب طلال سطعان الحسن	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
--------------------------------------	--	---	--

وزير الداخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعة	وزير الاشغال العامية والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان
-------------------------------	--	---	---

وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكري
--	---	---	---

وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر	وزير الزراعة محمد الخريشه	وزير المالية سليمان حافظ
---	---------------------------------------	--	---------------------------------	--------------------------------

نحن الحسن بن طلال نائب جلاله الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٨

قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٨)

ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع
التالي:-

الجامعة مؤسسة وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ذات نفع عام وتهدف
الى :-

المادة ٣- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٦

أ- بالإضافة الى الكليات والاقسام العلمية ، للجامعة ان تنشئ معاهد
ومراكز للبحوث والتعليم والتدريب والاستشارات والخدمات ومستشفيات
وبرامج خاصة ومدارس تطبيقية في موقع الجامعة او خارجه في
المملكة وينشأ كل منها ويدمج بغيره ويلغى وينقل بقرار من مجلس
الامناء بناء على تنسيب مجلس الجامعة .

١٢٨ من الاجل

ب- اللغة العربية لغة التدريس في الجامعة ويجوز استعمال لغة أخرى للتدريس عند الضرورة بقرار من مجلس الأمناء .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٧):-

أ:-

١. يكون لكل جامعة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتألف من عدد لا يزيد على خمسة عشر عضوا ممن تتوافر فيهم الخبرة والمقدرة على القيام بالمسؤوليات الموكولة اليهم في سبيل تحقيق اهداف الجامعة على ان يكون رئيس الجامعة واحدا منهم بحكم منصبه.

٢. يعين رئيس واعضاء مجلس الأمناء ويعفون من مناصبهم وتقبل استقالاتهم بإرادة ملكية سامية.

٣. تكون مدة العضوية في مجلس الأمناء اربع سنوات قابلة للتجديد.

٤. ينتخب مجلس امناء الجامعة من بين اعضائه نائبا لرئيس المجلس.

٥. لايجوز لرئيس الجامعة ان يكون رئيسا لمجلس الأمناء كما لايجوز لعضو هيئة التدريس في الجامعة ان يكون عضوا في مجلس امنائها.

٦. اذا شغل مركز رئيس مجلس الأمناء او أي عضو فيه لأي سبب من الاسباب فيعين عضو آخر بدلا منه للمدة المتبقية للمجلس وفقا لاحكام هذا القانون.

ب. يتولى مجلس امناء الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية:

١. دعم استقلال الجامعة وصونه واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها.

٢. رسم السياسة العامة للجامعة ومتابعة تنفيذها بما يكفل تحقيق اهدافها بكفاية وامانة.

٣. رسم سياسات القبول للطلبة في الجامعة بناء على تنسيب مجلس الجامعة.

٤. تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار اموالها.

٥. قبول الهبات والمنح والوصايا والوقف للجامعة على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كان مصدرها جهة خارجية.

٦. مناقشة مشاريع القوانين والانظمة التي يقدمها مجلس الجامعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٧. تنسيب شخص او اكثر لرئاسة الجامعة.

٨. تعيين نواب الرئيس والعمداء بناء على تنسيب الرئيس وتنتهي خدمة أي منهم من منصبه بتعيين بديل له.

٩. مناقشة التقرير السنوي للجامعة وتقييم انجازاتها.

١٠. اقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة.

١١. تحديد الرسوم الجامعية التي تقاضاها الجامعة من الطلبة.

١٢. النظر في أي امور تتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس امنائها مما لايدخل في صلاحيات أي جهة من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون او أي تشريع آخر.

ج. يتولى رئيس مجلس الأمناء الصلاحيات التي يخولها اليه المجلس كما يتولى متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها.

المادة (د): تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء).

مجلس الأمناء

المادة (٦): تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

أ. العمل على رفع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي في الجامعة مما يلبي حاجات التنمية الوطنية وفي ضوء السياسة العامة للجامعة.

ثانياً: بإلغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء).

المادة (٧):

تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ويجوز تجديدها مرة واحدة) والاستعاضة عنها بعبارة (قابله للتجديد مرة واحدة ويجوز إنهاء خدماته بنفس الطريقة التي عين بها).

المادة (٨):

تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في البندين (٤) و(٥) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء).

المادة (٩):

تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (ويجوز إنهاء خدماته بنفس الطريقة التي عين بها) بعد عبارة (مدة ثلاث سنوات قابله للتجديد مرة واحدة).

المادة (١٠):

تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (لمجلس التعليم العالي) الواردة في مطلبها والاستعاضة عنها بعبارة (لمجلس الأمناء).

المادة (١١):

تعدل الفقرة (ج) من المادة (١٥) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ويجوز تجديدها مرة واحدة) والاستعاضة عنها بعبارة (قابله للتجديد مرة واحدة ويجوز إنهاء خدماته بنفس الطريقة التي عين بها).

المادة ١٢- تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ويجوز تجديدها مرة واحدة) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (قابله للتجديد لمرة واحدة ويجوز إنهاء خدماته بنفس الطريقة التي عين بها).

المادة ١٣- يعدل القانون الأصلي على الوجه التالي:-

أولاً: شطب عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٨) والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء).

ثانياً: شطب عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الوزراء).

ثالثاً: شطب عبارة (لمجلس التعليم العالي) الواردة في المادة (٢٥) الاستعاضة عنها بعبارة (لمجلس الأمناء).

رابعاً: شطب عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في المادة (٢٧)
والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الأمناء) .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٢/٢٩

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد المنياني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله التيسور	رئيس الوزراء
وزير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرعان	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الرجبى	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قسوه
وزير الداخلية	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق عريشان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين الدكتور هاني الملقني	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام الصولان	وزير السياحة والآثار حقل بلتاجي	وزير الزراعة مجمع الخريشة
	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر	وزير المالية سليمان حافظ

الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٨

قانون التعليم العالي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

التعليم العالي: التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كاملة بعد المرحلة الثانوية .

المجلس: مجلس التعليم العالي .

الرئيس: رئيس المجلس .

مجلس الاعتماد: مجلس اعتماد التعليم العالي .

مؤسسة التعليم: المؤسسة التي تتولى التعليم العالي .

العالي

حقل التخصص: مجموعة من المساقات والمواد التعليمية لا تقل مدة

تعليمها عن سنة دراسية كاملة في أي مؤسسة من

مؤسسات التعليم العالي وتنتهي بشهادة يذكر فيها اسم

التخصص .

١٢٥ من الاجل

المادة ٣- يهدف التعليم العالي الى تحقيق مايلي:-

- أ- إتاحة فرص الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة تلبية لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية مع الاعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية .
- ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه .
- ج- تنمية البحث العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي عند الطلبة .

د- العناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الأخلاقية.

هـ- تنمية روح المسؤولية والانتماء الوطني والقومي.

و- تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع.

ز- رفقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.

ح- تنمية الاهتمام بالثقافة القومية والعالمية وتطوير التراث الوطني.

ط- توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتوسيع ميادينه، مع الدول والمؤسسات في العالم وخاصة مع الاقطار العربية والإسلامية.

ي- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية.

ك- تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي، وتشجيع التأليف العلمي بها، والترجمة منها واليها.

ل- إتقان الدارسين لغة اجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم.

المادة ٤-

أ- يشكل مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من:

١- رؤساء مجالس أمناء الجامعات الأردنية العامة.

٢- رؤساء الجامعات الأردنية العامة.

٣- أحد رؤساء مجالس أمناء الجامعات الخاصة بالتناوب لمدة سنتين وحسب تاريخ تأسيس الجامعة الخاصة.

٤- أحد رؤساء الجامعات الخاصة بالتناوب لمدة سنتين وحسب تاريخ تأسيس الجامعة الخاصة على ان لا يكون من الجامعة المذكورة اعلاه في البند (٣).

٥- خمسة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص من بينهم ممثل عن كليات المجتمع الخاصة يعينهم مجلس الوزراء لمدة اربع سنوات غير قابلة للتجديد ، على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية ويجوز اعفاء أي منهم بالطريقة ذاتها.

٦- الامين العام.

ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس يتولى مهام الرئيس عند غيابه.

ج- يعقد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غياب الرئيس ويكون النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور اغلبية اعضائه على ان يكون منهم الرئيس اونائبه ويصدر قراراته بالاجماع او بأكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة.

د- يسمى الامين العام أحد موظفي المجلس امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتدوين محاضر جلساته وتسجيل قراراته واي اعمال اخرى يكلفه بها الامين العام.

المادة (٥) : يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للتعليم العالي.
- ب- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها والتنسيق فيما بينها.
- ج- إصدار التعليمات والاسس المالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي.
- د- وضع الاسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
- هـ- التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي.
- و- تقويم التعليم العالي من حيث النوعية وتلبيته لحاجات المجتمع.
- ز- وضع الاسس العامة للإشراف على التعليم العالي العام والخاص.
- ح- رسم سياسة الإيفاد للبعثات العلمية ووضع الاسس العامة لها.
- ط- رسم سياسة الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاصة والأجنبية وشهاداتها.
- ي- إقرار سياسات تقييم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وخريجيتها بتنسيب من مجلس الاعتماد.
- ك- تكليف اللجان والأشخاص بأي عمل أو مهمة تتعلق بأعمال ومهام المجلس وصرف المكافآت مقابل ذلك.

المادة ٦-

- أ- ينشأ في المملكة مجلس يسمى (مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي) يهدف إلى رفع مستوى وكفاءة التعليم العالي في المملكة ويؤلف من رئيس وعشرة أعضاء من ذوي الرأي والخبرة بالإضافة للأمين العام على أن يكون الرئيس وخمسة منهم على الأقل ممن يشغلون أو سبق أن شغلوا رتبة الاستاذية في

إحدى الجامعات المعترف بها، وإذا شغل مركز أي عضو لأي سبب من الأسباب فيعين عضو آخر يحل محله للمدة المتبقية للعضو السابق وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب- يعين رئيس وأعضاء مجلس الاعتماد لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعليم العالي على أن يقتزن القرار بالإرادة الملكية السامية وتكون مدة عضوية خمسة من الأعضاء في مجلس الاعتماد الأول لمدة سنتين.

ج- يختار مجلس الاعتماد نائباً للرئيس من بين أعضائه ، يتولى القيام بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه.

د- لا يجوز أن يكون الرئيس أو أحد أعضاء مجلس الاعتماد رئيساً أو مالكا أو مساهما في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة طيلة مدة رئاسته أو عضويته ويترتب عليه تقديم إقرار خطي بذلك قبل مباشرته لمهامه فيه، وأن يتعهد كل منهم بتبليغ مجلس الاعتماد عن أي منفعة من ذلك القليل تنشأ خلال مدة رئاسته أو عضويته وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

هـ- يعقد مجلس الاعتماد اجتماعاته كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه، ويكون أي اجتماع له قانونياً إذا حضرته الأكثرية المطلقة من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غياب الرئيس واحداً منهم ، ويصدر قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه.

المادة (٧): يتولى مجلس الاعتماد القيام بجميع الأعمال والمهام التي يراها مناسبة وضرورية لرفع مستوى وكفاءة التعليم العالي في المملكة بما في ذلك مايلي:-

- أ- وضع أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي ومراقبة أدائها واعتماد برامجها ، وذلك في ضوء السياسات التي يحددها المجلس ، للتحقق من التزام هذه المؤسسات بتلك البرامج والمعايير والشروط المقررة والاهداف المحددة لها.
- ب- الموافقة على المعايير والشروط الواجب توافرها في البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي او التي تقدمها هذه المؤسسات من هذه البرامج ، في ضوء التسيب الذي تقدمه اللجان المتخصصة التي يؤلفها لهذه الغاية.
- ج- إعادة النظر في معايير وشروط اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وتعديل هذه الشروط والمعايير وتطويرها كلما اقتضت الحاجة.
- د- رفع القرارات التي يصدرها بشأن اعتماد البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي الى الجهات والمؤسسات المعنية لتتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيقها والعمل بموجبها، ونشر هذه القرارات في وسائل الاعلام المختلفة.
- هـ- إعداد مشاريع الأنظمة الخاصة بتنفيذ أحكام هذا القانون ورفعها للمجلس.
- و- الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها.
- ز- إعداد خطة سنوية لأعماله.
- ح- تشكيل اللجان المتخصصة للقيام بالمهام والأعمال التي يوكلها اليها وتحديد الإجراءات الخاصة لقيام كل منها بأعمالها.
- ط- تشكيل اللجان المختصة بالاعتراف بمؤسسات التعليم العالي ومعادلة الشهادات ونشر القوائم الخاصة بتلك المؤسسات واي تعديل يطرأ عليها بالاضافة او الحذف بالجريدة الرسمية.

المادة (٨):

- أ- يكون للمجلس امانة عامة يرأسها الأمين العام ويعين بقرار من مجلس الوزراء وفقا لأحكام نظام الخدمة المدنية.
 - ب- تتولى الامانة العامة متابعة وتنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي.
 - ج- تتولى الامانة العامة للمجلس تنفيذ سياسة الحكومة التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وتمارس مهامها وصلاحياتها في سبيل تحقيق أهداف هذا التعليم المنصوص عليها في هذا القانون بالوسائل التالية:
 - ١- الاشراف على وضع الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي وتنفيذها وتبادل المعلومات الخاصة مع الاقطار العربية والدول الاخرى والمشاركة في تمثيل المملكة في المؤتمرات والاجتماعات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالتعليم العالي.
 - ٢- تنظيم شؤون ثوابين الى المملكة والموفدين منها والبعثات الداخلية والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة.
 - ٣- ترخيص مكاتب خدمات الطلبة والاشراف على شؤونها وتقييم ادائها.
 - ٤- إعداد الدراسات والبحوث وتنظيم المبادرات حول كل ما يهم التعليم العالي وتصوره.
- المادة (٩): يتولى الأمين العام الاشراف على الجهاز الاداري لامانة المجلس والنوازل التابعة له وفقا لأحكام القانون والأنظمة المعمول بها وله ان يفوض ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه الى منيري المنيريات في المجلس .

المادة ١٠- ينقل موظفو وزارة التعليم العالي ومسائر العاملين فيها الى المجلس وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة ١١- تتولى الحكومة مسؤولية توفير البعثات والمنح والقروض للطلبة غير القادرين في الجامعات الاردنية .

المادة ١٢- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣- يلغى قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ والتعديلات التي طرأت عليه وأي نص او تشريع اخر تعارض احكامه مع احكام هذا القانون على ان تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه أو بموجب أي منها سارية المفعول الى أن تعدل أو تستبدل بغيرها وفقاً لاحكام هذا القانون ولمدة اقصاها سنة ويمارس رئيس المجلس الصلاحيات التي كان يمارسها وزير التعليم العالي بموجب تلك الانظمة او أي تشريع اخر معمول به .

المادة ١٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال ١٩٩٨/٢/٢٩

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العنالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله السور	رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرحان	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قصوه
وزير لادخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسبان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين الدكتور هاني الملكي	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عجل بلتاجي	وزير الزراعة الدكتور محمد خير مامسر
		وزير المالية سليمان حافظ

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨

قانون مؤسسة الامل الاردنية للسرطان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الامل الاردنية للسرطان لسنة ١٩٩٨)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة :	مؤسسة الامل الاردنية للسرطان .
هيئة الامناء :	هيئة امناء المؤسسة .
الجمعية العمومية :	الجمعية العمومية للمؤسسة .
الرئيس :	رئيس هيئة الامناء / رئيس الجمعية العمومية
نائب الرئيس :	نائب رئيس هيئة الامناء .
مجلس الادارة :	مجلس الادارة المنبثق عن هيئة الامناء .
المركز :	مركز الامل للشفاء أو أي مركز مماثل تابع للمؤسسة .
مجلس المركز :	مجلس ادارة المركز .
رئيس المجلس :	رئيس مجلس المركز .
المدير العام :	المدير العام للمؤسسة .

المادة (٣) :-

أ- تؤسس في المملكة مؤسسة اهلية تطوعية غير ربحية تسمى (مؤسسة الامل الاردنية للسرطان) تتمتع بالشخصية المعنوية ولها الحق بالقيام، بجميع التصرفات القانونية اللازمة للمؤسسة لتحقيق غاياتها بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض وقبول الهبات والتبرعات والوصايا والوقفات وابرار العقود وتوكيل المحامين لتمثيلها في الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها.

ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ولها انشاء فروع ومراكز لها في أي مكان في المملكة.

المادة (٤) :- تتولى المؤسسة القيام بالمهام التالية دون ان تهدف منها الى تحقيق الربح :-

أ- انشاء المراكز والعيادات المتخصصة في تشخيص ومعالجة وابحاث امراض السرطان والاشراف على تلك المراكز والعيادات وتوجيهها بالتنسيق مع وزارة الصحة.

ب- التعاون مع الجهات المختصة لوضع السياسات العلاجية والبرامج الخاصة بالكشف المبكر عن السرطان على المستوى الوطني ومن خلال المراكز المتخصصة.

هنا من اجل

- ج- التعاون مع الجهات المعنية بوضع السياسات والبرامج الاعلامية والتثقيفية والارشادية حول امراض السرطان ومسبباتها وطرق الوقاية منها.
- د- التعاون مع الجهات المعنية في وضع وتنفيذ البرامج اللازمة لتأهيل مرضى السرطان واساليب واليات تقديم الدعم المعنوي والاجتماعي لهم.
- هـ- انشاء قاعدة بيانات لمرضى السرطان المستفيدين من خدمات المركز بالتعاون مع السجل الطبي في وزارة الصحة.
- و- المساهمة في رفع المستوى المهني والفني والانساني للكوادر الاردنية العاملة في مجال السرطان بما في ذلك التخصص والابحاث والتدريب.
- ز- الاتصال بالمراكز الوطنية والعالمية المختلفة العاملة في مجال السرطان والتشابه المعلوماتي والتشخيصي معها وتبادل الخبرات والخبراء.
- ح- تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة بمرض السرطان والمشاركة في المؤتمرات والندوات المماثلة داخل المملكة وخارجها.
- ط- اجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال السرطان ونشرها.
- ي- القيام بأي اعمال اخرى تتصل بالسرطان بما يتفق مع اهداف المؤسسة.

المادة (٥):- تتكون المؤسسة من :-

- أ- هيئة الامناء.
- ب- الجمعية العمومية.
- ج- مجلس الادارة.
- د- مجلس المركز.

المادة (٦) :-

- أ- تتألف هيئة الامناء من عدد لايتجاوز (٢١) عضوا على ان يكون من بينهم وزير الصحة ووزير التنمية الاجتماعية و مدير الخدمات الطبية الملكية وعمداء كليات الطب في الجامعات الاردنية ونقيب الاطباء الاردنيين ورئيس جمعية الاورام الاردنية ورئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.
- ب- يعين الرئيس ونائب الرئيس بارادة ملكية سامية لمدة اربع سنوات.
- ج- يعين باقي اعضاء الهيئة من غير المنصوص عليهم في الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب رئيس الجمعية العمومية لمدة اربع سنوات ويجوز ان تنهى عضويتهم وتعيين غيرهم بدلا منهم بالطريقة ذاتها.
- د- تجتمع هيئة الامناء بدعوة من رئيسها او نائبة في حالة غيابه مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويعتبر أي اجتماع تعقده الهيئة قانونيا بحضور اغلبية الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم وتتخذ الهيئة قراراتها

بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة (٧) :- تتولى هيئة الامناء المهام والصلاحيات التالية:-

أ- اعتماد مشاريع الانظمة المتعلقة بالمؤسسة وتقديمها للجهات المختصة.

ب- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم، وسائر الامور المتعلقة بتسيير اعمال المؤسسة.

ج- تحديد مهام وصلاحيات مجلس المركز.

د- تعيين المدير العام بناء على تنسيب مجلس الادارة، وتحديد راتبه وشروط تعيينه وصلاحياته ومسؤولياته على أن يكون اردني الجنسية.

هـ- اقرار البرامج الخاصة بالتمويل اللازم للمؤسسة من المصادر المختلفة.

و- وضع السياسة العامة لاستثمار اموال المؤسسة واقرار الخطط الخاصة بذلك.

ز- اعتماد الاتفاقيات التي تعقدها المؤسسة والاشراف على تنفيذها.

ح- تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة الامور التي تكلفها الهيئة ببنائها.

ط- قبول اعضاء الجمعية العمومية والاعضاء المؤازرين واعضاء الشرف وفقا للتعليمات التي تضعها هيئة الامناء لهذه الغاية.

المادة (٨) :- تتألف الجمعية العمومية من عدد من الاشخاص المعنويين والطبيعيين المهتمين والمعنيين بامراض السرطان وتحدد شروط العضوية والانتساب اليها ورسوم الانتساب والاشتراك السنوي فيها والحد الاعلى لعدد اعضائها وصلاحياتها والمهام المنوطة بها وتنظيم اجتماعاتها بموجب تعليمات تصدرها هيئة الامناء، ويعتبر اعضاء هيئة الامناء اعضاء في الجمعية العمومية حكما.

المادة (٩) :-

أ- يشكل مجلس ادارة برئاسة الرئيس وعضوية نائب الرئيس وستة اشخاص تختارهم هيئة الامناء من بين اعضائها بالاضافة الى المدير العام.

ب- يتولى مجلس الادارة الاشراف على اعمال المؤسسة ووفق المهام والصلاحيات التي تكلفه بها هيئة الامناء بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك تعيين نواب المدير العام ومديري الفروع بناء على تنسيب المدير العام.

بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة (٧):- تتولى هيئة الامناء المهام والصلاحيات التالية:-

أ- اعتماد مشاريع الانظمة المتعلقة بالمؤسسة وتقديمها للجهات المختصة.

ب- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية واللوازم، وسائر الامور المتعلقة بتشغيل اعمال المؤسسة.

ج- تحديد مهام وصلاحيات مجلس المركز.

د- تعيين المدير العام بناء على تنسيب مجلس الادارة، وتحديد راتبه وشروط تعيينه وصلاحياته ومسؤولياته على أن يكون اردني الجنسية.

هـ- اقرار البرامج الخاصة بالتمويل اللازم للمؤسسة من المصادر المختلفة.

و- وضع السياسة العامة لاستثمار اموال المؤسسة وقرار الخطط الخاصة بذلك.

ز- اعتماد الاتفاقيات التي تعقدها المؤسسة والاشراف على تنفيذها.

ح- تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة الامور التي تكلفها الهيئة بها.

ط- قبول اعضاء الجمعية العمومية والاعضاء المؤازرين واعضاء الشرف وفقا للتعليمات التي تضعها هيئة الامناء لهذه الغاية.

المادة (٨):- تتألف الجمعية العمومية من عدد من الاشخاص المعنويين والطبيين المهتمين والمعنويين بامراض السرطان وتحدد شروط العضوية والانتساب اليها ورسوم الانتساب والاشترائك السنوي فيها والحد الاعلى لعدد اعضائها وصلاحياتها والمهام المنوطة بها وتنظيم اجتماعاتها بموجب تعليمات تصدرها هيئة الامناء، ويعتبر اعضاء هيئة الامناء اعضاء في الجمعية العمومية حكما.

المادة (٩):-

أ- يشكل مجلس الإدارة برئاسة الرئيس وعضوية نائب الرئيس وستة اشخاص تختارهم هيئة الامناء من بين اعضائها بالاضافة الى المدير العام.

ب- يتولى مجلس الإدارة الاشراف على اعمال المؤسسة ووفق المهام والصلاحيات التي تكلفه بها هيئة الامناء بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية بما في ذلك تعيين نواب المدير العام ومديري الدوائر بناء على تنسيب المدير العام.

ج- يجتمع مجلس الإدارة برئاسة رئيسه او نائبه في حالة غيابه مره كل شهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك، ويكون الاجتماع قانونيا بحضور اكثرية اعضائه، وتتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

د- يصدر مجلس الإدارة التعليمات الخاصة بإدارة اعماله بما في ذلك تعيين الموظفين والمستخدمين اللازمين له.

المادة (١٠)- يتألف مجلس المركز من المدير العام رئيسا وعضوية نوابه ومديري الدوائر واثنين من الاطباء ذوي الاختصاص يعينهما مجلس الإدارة لمدة سنتين قابله للتجديد.

المادة (١١)- يكون للمركز لجانه الطبية والفنية واجهزته الادارية والمالية اللازمة لتمكينه من تحقيق اهدافه ويشرف على ادارة اعمالها مجلس المركز.

المادة (١٢)- تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية:
أ- رسم الانتساب لعضوية الجمعية العمومية ورسم الاشتراك السنوي فيها.

ب- اجور الخدمات العلاجية وسائر عوائد الخدمات التي يقدمها المركز وتعتمدها هيئة الامناء بناء على تشييب مجلس الإدارة ومجلس المركز.

ج- منحة الحكومة السنوية.

د- ريع استثمار اموال المؤسسة ومشاريعها.

هـ- الهبات والتبرعات والاعانات. والمنح والوصايا وربيع ما يوقف على المركز مما توافق عليه هيئة الامناء على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كان المصدر غير اردني.

المادة (١٣)-:

أ- للمؤسسة موازنتها السنوية التي تقرها هيئة الامناء.

ب- للمركز موازنته السنوية التي يعبدها مجلس المركز وتقرها هيئة الامناء.

ج- يتم حفظ حسابات كل من المؤسسة والمركز وفقا للاصول المحاسبية المعتمدة.

د- تعين هيئة الامناء منفق حسابات قانونيا يتولى تدقيق حسابات المؤسسة والمراكز التابعة لها ويقدم تقاريره لبيئة الامناء.

المادة (١٤)- تعفى المؤسسة والمراكز التابعة لها من جميع الضرائب والرسوم والعوائ على اختلاف انواعها على جميع المعاملات والدعاوى الخاصة بها بما في ذلك الضريبة العامة على المبيعات والضرائب والرسوم البلدية وطوابع الواردات.

ملحق من المجلد

المادة (١٥):- ينزل كامل المبلغ الذي تبرع به أي شخص للمؤسسة خلال السنة المالية من الدخل الخاضع للضريبة.

المادة (١٦):-

أ- لهيئة الامناء انشاء صندوق لمرضى السرطان، يساهم كل واحد جزئيا في تغطية نفقات المعالجة، وفي حدود الامكانيات المتوافرة للصندوق، وذلك وفق تعليمات تصدرها هيئة الامناء لهذه الغاية.

ب- للهيئة منفردة او بالتعاون مع آخرين انشاء صندوق تأمين لمعالجة السرطان يساهم فيه المؤمنون بمبلغ شهري وفق تعليمات خاصة تقرها هيئة الامناء لهذه الغاية.

المادة ١٧-أ- تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لمركز الامل للشفاء التابع للاتحاد العام للجمعيات الخيرية وتؤول الى المؤسسة جميع الحقوق والاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمركز وتحمل المؤسسة جميع الالتزامات المترتبة عليه.

ب- اذا قررت هيئة الامناء حل المؤسسة تؤول موجوداتها الى الجهة التي تحددها تلك الهيئة.

المادة ١٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢٩

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العفاني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ووزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الزراعة ووزير البيئة والتربية وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان رياض الشكعة
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير الداخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعة	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توفيق كريسبان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التمويل الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصحة والمياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الزراعة الدكتور محمد خير مامسن
	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسن	وزير المالية سليمان حافظ

هذا من العمل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨

قانون المطبوعات والنشر

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السوزارة :	وزارة الاعمال
الوزير :	وزير الاعمال
الدائرة :	دائرة المطبوعات والنشر
المدير :	مدير عام الدائرة
النقابة :	نقابة الصحفيين الأردنيين
الشخص :	الشخص الطبيعي او المعنوي
المطبوعة :	كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني او الكلمات او الافكار بأي طريقة من الطرق
المطبوعة :	المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل انواعها
الدورية :	والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل :-

١- المطبوعة الصحفية وتشمل مايلي :-

١- المطبوعة اليومية: المطبوعة التي تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

٢- المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع أو على فترات أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب- المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التي تختص في مجال محدد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها أو على الجمهور وذلك حسبما تنص عليه رخصة اصدارها.

ج- نشرة وكالة الأنباء: النشرة المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالأخبار والمعلومات والمقالات والصور والرسوم.

الصحافة: مهنة اعداد المطبوعات الصحفية وتحريرها واصدارها واذاعتها.

الصحفي: عضو النقابة المسجل في سجلها واتخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانونها.

هذا من أجل

مراسل المطبوعة الدورية ووسيلة الاعلام الخارجية:

الصحفي مهما كانت جنسيته الذي يمارس مهنة الصحافة
مع المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام غير الأردنية.

المطبعة:

المكان والأجهزة المعدة لانتاج المطبوعات
بأنواعها وأشكالها ومراحلها المختلفة ولا يشمل
هذا التعريف الآلات الطابعة والكتابة والناسخة
والآلات التصوير المعدة للأغراض الأخرى غير
النشر.

دار النشر:

المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات وانتاجها
وبيعها.

دار التوزيع:

المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات أو
بيعها.

دار النشر والتوزيع: المؤسسة التي تتولى أعمال دار النشر ودار
التوزيع في آن واحد.

المكتبة:

المحل التجاري المرخص لبيع الكتب وأدوات
الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات
الأخرى.

دار الدراسات والبحوث: المؤسسة التي تتولى اجراء الدراسات
والبحوث أو نشرها وتقديم الاستشارات
في المجالات السياسية والاجتماعية
والثقافية والاقتصادية والانسانية وغيرها.

دار قياس الرأي العام:

المؤسسة التي تتولى اجراء البحوث
بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام
حول موضوع معين بواسطة الاستبانات
أو غيرها من الوسائل.

دار الترجمة:

المؤسسة التي تتولى أعمال الترجمة من
لغة الى لغة أخرى بما في ذلك الترجمة
الفورية.

مكتب الدعاية والاعلان: المكتب الذي يتولى أعمال الاعلان
والدعاية وانتاج موادها ونشرها أو بثها
بأي وسيلة.

المادة (٣)

الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن
يعرب عن رأيه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها
من وسائل التعبير والاعلام.

المادة (٤)

تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات
والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون
وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام
حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها.

ملف من العمل

المادة (٥)

على المطبوعات احترام الحقيقة والامتناع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان وقيم الأمة العربية والاسلامية.

المادة (٦)

تشمل حرية الصحافة ما يلي:

- أ- اطلاع المواطن على الأحداث والأفكار والمعلومات في جميع المجالات.
- ب- افساح المجال للمواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم وانجازاتهم.
- ج- حق الحصول على المعلومات والأخبار والاحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها.

- د- حق المطبوعة الدورية والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات والأخبار التي تم الحصول عليها سرية الا اذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر في الدعاوى الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة.

المادة (٧)

- آداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ملزمة للصحفي، وتشمل:
- أ- احترام الحريات العامة للآخرين وحفظ حقوقهم وعدم المس بحرمة حياتهم الخاصة.
 - ب- اعتبار حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحافة والمواطن على السواء.
 - ج- التوازن والموضوعية والنزاهة في عرض المادة الصحفية.
 - د- الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يثير العنف أو يدعو الى اثارة الفرقة بين المواطنين بأي شكل من الأشكال.

المادة (٨)

على الجهات الرسمية إتاحة المجال للصحفي للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها وتسهيل مهمة دار الدراسات والبحوث الأردنية.

المادة (٩)

- أ- يشترط في مراسل المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية أن يكون صحفياً أردنياً أو صحفياً عربياً أو اجنبياً سمح له مجلس النقابة بموافقة الوزير بذلك العمل.
- ب- تنظم عملية اعتماد أولئك المراسلين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

ج- يحظر على الصحفي الارتباط بعلاقة عمل مع أي جهة أجنبية إلا وفقاً للنظام المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة (١٠)

لا يجوز لغير الصحفي ممارسة مهنة الصحافة بأي شكل من أشكالها بما في ذلك مراسلة المطبوعات الدورية ووسائل الاعلام الخارجية أو تقديم نفسه على أنه صحفي ولا يشمل ذلك من يقتصر عمله على كتابة المقالات.

المادة (١١)

أ- لكل أردني ولكل شركة يمتلكها أردنيون الحق باصدار مطبوعة صحفية.

ب- لكل حزب سياسي أردني مسجل حق اصدار مطبوعاته الصحفية.

ج- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير منح رخصة لاصدار النشرات للجهات التالية:

١- وكالة الأنباء الأردنية.

٢- وكالة أنباء غير أردنية شريطة المعاملة بالمثل.

المادة (١٢)

يقدم طلب الحصول على رخصة اصدار مطبوعة صحفية أو متخصصة الى الوزير متضمناً البيانات التالية:

١. اسم طالب الرخصة ومحل اقامته وعنوانه.

٢. اسم المطبوعة ومكان طبعتها وصدورها.

٣. مواعيد صدورها.

٤. مادة تخصصها.

٥. اللغة أو اللغات التي تصدر بها.

٦. اسم رئيس التحرير المسؤول.

المادة (١٣)

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يشترط لمنح الرخصة لمطبوعة دورية فيما يتعلق برأسمالها ما يلي:

أ- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن نصف مليون دينار إذا كانت مطبوعة صحفية يومية.

ب- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن مائة ألف دينار إذا كانت مطبوعة صحفية غير يومية.

ج- أن لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة آلاف دينار إذا كانت مطبوعة متخصصة.

د- تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية التي يرغب أي حزب سياسي إصدارها من الحد الأدنى من رأس المال المنصوص عليه في كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة (١٤)

يستثنى من شرط رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٣) من هذا القانون المطبوعات المتخصصة الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والجامعات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام بناءً على تسيب الوزير.

المادة (١٥)

أ- يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار قياس للرأي العام أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان إلى الوزير على النموذج المعد لهذه الغاية.

ب- تحدد البيانات والإجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك إدخال التغيير أو التعديل على مضمون الرخصة وإجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون

المادة (١٦)

يجب أن يكون لكل من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية:

- أ- أن يكون أردنياً ومقيماً إقامة دائمة في المملكة.
- ب- غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.
- ج- أن يكون متفرغاً تفرغاً تاماً ولا يجوز للشخص الواحد أن يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مؤسسة.
- د- أن يكون حاصلاً على مؤهلات علمية أو على خبرات عملية تتناسب مع متطلبات عمل المؤسسة التي سيتولى إدارتها حسب مقتضى الحال وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية.

المادة (١٧)

أ- على مجلس الوزراء بناءً على تسيب الوزير إصدار قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستكماً بالشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدوره.

ب- على الوزير أن يصدر قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة المتخصصة أو أي من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستكماً للشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدوره.

د- تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية التي يرغب أي حزب سياسي إصدارها من الحد الأدنى من رأس المال المنصوص عليه في كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة (١٤)

يستثنى من شرط رأس المال المنصوص عليه في المادة (١٣) من هذا القانون المطبوعات المتخصصة الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والجامعات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام بناءً على تسميب الوزير.

المادة (١٥)

أ- يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار نشر أو دار توزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار قياس للرأي العام أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان إلى الوزير على النموذج المعد لهذه الغاية.

ب- تحدد البيانات والإجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك إدخال التغيير أو التعديل على مضمون الرخصة وإجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

المادة (١٦)

يجب أن يكون لكل من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون مدير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية:

- أ- أن يكون أردنياً ومقيماً إقامة دائمة في المملكة.
- ب- غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.
- ج- أن يكون متفرغاً تفرغاً تاماً ولا يجوز للشخص الواحد أن يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مؤسسة.
- د- أن يكون حاصلاً على مؤهلات علمية أو على خبرات عملية تتناسب مع متطلبات عمل المؤسسة التي سيتولى إدارتها حسب مقتضى الحال وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية.

المادة (١٧)

أ- على مجلس الوزراء بناءً على تسميب الوزير إصدار قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة الصحفية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستكماً بالشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدوره.

ب- على الوزير أن يصدر قراره بشأن طلب ترخيص المطبوعة المتخصصة أو أي من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستكماً للشروط ويبلغ طالب الترخيص بهذا القرار خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدوره.

المادة (١٨)

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذا القانون يمنح الترخيص لاصدار مطبوعة صحفية لمالكها وله بموافقة مجلس الوزراء التنازل عنها للغير بكاملها أو بأي جزء منها شريطة مراعاة ما يلي:

- أ- أن يبلغ المتنازل والمتنازل له الوزير اشعاراً برغبتهما في ذلك التنازل قبل ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد لوقوعه.
- ب- أن تتوافر في المتنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التي تسمح له بتملك المطبوعة أو تملك أي جزء منها.
- ج- أن يقدم الطرفان نسخة من اتفاقية التنازل المسجلة لدى الجهات المختصة الى الدائرة.
- د- يستثنى من أحكام هذه المادة بيع أسهم الأفراد في الشركات المساهمة العامة التي تصدر مطبوعات صحفية.

المادة (١٩)

أ- تعتبر رخصة المطبوعة الدورية ملغاة حكماً في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الرخصة.
- ٢- إذا توقفت المطبوعة اليومية لمدة ثلاثة أشهر متصلة.

٣- إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع عن اصدار اثني عشر عدداً متتالياً.

٤- إذا توقفت المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة أطول من الأسبوع أربعة أعداد متتالية.

٥- إذا تنازل مالكها عنها كلياً أو جزئياً خلافاً لأحكام المادة (١٨) من هذا القانون.

٦- إذا خالفت شروط الترخيص بما في ذلك مضمون التخصص دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير شريطة أن يكون قد تم اذارها مرتين بسبب مخالفتها لتلك الشروط.

ب- تستثنى المطبوعات الصحفية التي تصدرها الأحزاب السياسية المسجلة من الشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (٢٠)

- أ- على المطبوعة الصحفية والمتخصصة أن تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة ويحظر عليها تلقي أي دعم مادي من أي دولة أو جهة غير أردنية.
- ب- على مالك المطبوعة الصحفية أو المتخصصة تزويد الوزير بنسخة من ميزانياتها السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها

ومصادر تمويلها ووضعها المالي وذلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية.

المادة (٢١)

يشترط في مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة ما يلي:

- أ- أن يكون أردني الجنسية أو شركة يمتلكها أردنيون أو حزباً سياسياً أردنياً مسجلاً.
- ب- غير محكوم بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة.

المادة (٢٢)

على مالك المطبوعة الصحفية والمتخصصة أن ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان صدورها وتاريخه وبديل الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وأن يقدم اشعاراً للمدير بأي تغيير أو تعديل يطرا على ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير أو التعديل.

المادة (٢٣)

أ- يجب أن يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول

يشترط فيه ما يلي:

- ١- أن يكون صحفياً.
- ٢- أن يكون أردنياً مقيماً إقامة فعلية في المملكة.

٣- أن يكون قد عمل في مهنة الصحافة متفرغاً تفرغاً تاماً لمدة لا تقل عن ثماني سنوات وأن يكون قد مضى على عضويته في النقابة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٤- أن لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً في مطبوعة أخرى.

٥- أن يتقن لغة المطبوعة التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة وإذا كانت تصدر بأكثر من لغة فيتوجب عليه أن يتقن على ذلك الوجه اللغة الأساسية للمطبوعة وأن يلم الماماً كافياً باللغات الأخرى.

٦- لم يسبق أن حكم عليه بعقوبة المنع من ممارسة مهنة الصحافة.

ب- تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على رئيس التحرير المسؤول عن المطبوعة التي يصدرها الحزب السياسي باستثناء ما ورد في البندين (١) و (٣).

ج- رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما يعتبر مسؤولاً مع كاتب المقال عن مقاله.

د- لا يجوز أن يكون للمطبوعة الدورية أكثر من رئيس تحرير مسؤول واحد.

المادة (٢٤)

أ- يفقد رئيس التحرير المسؤول في المطبوعة الصحفية صفته هذه في أي من الحالات التالية:

١. الاستقالة.

٢. إذا فقد أحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون.

ب- عند خلو منصب رئيس التحرير المسؤول أو تغييبه لأي سبب علم، مالك المطبوعة الصحفية تكليف من يقوم بعمله وتتوفر فيه الشروط المطلوبة وذلك لمدة أقصاها شهران. وإذا لم يدير بذلك فإذا لم يعد رئيس التحرير المسؤول لعمله فإن على مالك المطبوعة الصحفية تعيين رئيس تحرير مسؤول والا فلوزير أن يصدر قراراً بإيقاف المطبوعة عن الصدور لحين القيام بذلك.

ج- يعتبر مالك المطبوعة الصحفية أو مصدرها مسؤولاً مسؤولية كاملة عما ينشر إلى أن يباشر رئيس التحرير المسؤول الجديد عمله.

المادة (٢٥)

يجب أن يكون لكل مطبوعة متخصصة رئيس تحرير مسؤول تتوافر فيه الشروط التالية:

١- أن يكون أردنياً.

٢- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي ذي علاقة مباشرة بموضوع تخصص المطبوعة أو لديه خبرة معتمدة في ذلك الموضوع لا تقل عن خمس سنوات يقبلها الوزير بناءً على توصية من المدير.

٣- أن لا يكون محكوماً بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة.

المادة (٢٦)

أ- يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال المرخص به أو تغيير موضوع تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير بناءً على توصية من المدير.

ب- يجب على كل مطبوعة متخصصة تزويد الدائرة بثلاث نسخ عند صدور كل عدد من أعدادها.

المادة (٢٧)

أ- إذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر أو المقال الرد على الخبر أو المقال أو المطالبة بتصحيحه وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد أو التصحيح مجاناً في العدد الذي يلي تاريخ ورود أي منهما في المكان والحروف نفسها التي نشر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

ب- اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبراً غير صحيح أو مقالاً يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة، فعلى رئيس التحرير المسؤول أن ينشر مجاناً الرد أو التصحيح الخطي الذي يرده من الجهة المعنية أو من المدير في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد أو التصحيح وفي المكان والحروف نفسها التي ظهر فيها الخبر أو المقال في المطبوعة الصحفية.

ج- تطبق أحكام الفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة على أي مطبوعة صحفية غير أردنية توزع داخل المملكة.

المادة (٢٨)

لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أن يرفض نشر الرد أو التصحيح الذي يرده استناداً للمادة (٢٧) من هذا القانون في أي من الحالات التالية:

- أ- اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر أو المقال قبل ورود الرد أو التصحيح اليها بصورة دقيقة وكافية.
- ب- اذا كان الرد أو التصحيح موقعاً بامضاء مستعار أو من جهة غير معنية أو مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر أو المقال.

ج- اذا كان مضمون الرد أو التصحيح مخالفاً للقانون أو النظام العام أو منافياً للآداب العامة.

د- اذا ورد الرد بعد مرور شهرين على نشر الخبر أو المقال.

المادة (٢٩)

اذا امتنعت الجهة المسؤولة عن أي مطبوعة صحفية تصدر خارج المملكة وتوزع فيها عن نشر الرد أو التصحيح وفقاً لأحكام المادة (٢٧) من هذا القانون فللمدير أن يمنع ادخال المطبوعة الى المملكة لمدة اسبوعين كحد أقصى وللوزير تمديد تلك المدة بتسبيب من المدير.

المادة ٣٠- أ- لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول أن ينشر مقالاً لأي شخص باسم مستعار الا اذا قدم له كاتبه اسمه الحقيقي.

ب- اذا نشرت أي مطبوعة تحقيقات صحفية أو أخباراً تعود لأي جهة مقابل أجر فيترتب على المطبوعة الإشارة فيها بصورة واضحة وصريحة الى أنها مادة اعلانية.

المادة ٣١- أ- على مالك المكتبة أو دار التوزيع أو دار النشر أن يقدم للمدير نسختين مستردتين من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها أو بيعها لإجازة ذلك.

ب- للمدير أن يمنع دخول المطبوعة للمملكة إذا تضمنت ما يخالف أحكام هذا القانون.

المادة ٣٢- يدون في كل مطبوعة اسم مؤلفها ونشرها وعنوان كل منهما والمطبعة التي طبعت فيها وتاريخ طباعتها.

المادة ٣٣- لا تسري أحكام هذا القانون المتعلقة بالمطبوعات المحظورة استيرادها على ما تستورده منها المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمي على أن تؤخذ موافقة المدير المسبقة على استيرادها وتوضع في أماكن خاصة لاستخدامات البحث العلمي.

المادة ٣٤- على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول بما في ذلك مطابع الصحف التقيد بما يلي:-

أ- الاحتفاظ بسجل يدون فيه أسماء المطبوعات الدورية وعند النسخ من كل مطبوعة يتم طباعتها.

ب- الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها وأسماء أصحابها وعدد النسخ المطبوعة من كل منها.

ج- أن يبرز للمدير أو من يفوضه هذه السجلات إذا طلب الإطلاع عليها.

د- أن يودع لدى الدائرة نسختين من كل مطبوعة غير دورية تطبع في مطبعتها وذلك قبل توزيعها.

المادة ٣٥- أ- على كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة أن يقدم نسختين من مخطوط هذا الكتاب الى الدائرة قبل البدء في طبعه، وللمدير إجازة طبعه وله منع طبعه إذا تضمن الكتاب ما يخالف القانون على أن يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال شهر من تاريخ تقديمه.

ب- للمدير إلغاء إجازة أي كتاب أو مخطوطة إذا خالف صاحبها شرطاً من شروط الإجازة بالإضافة أو الحذف وعلى المدير أن يصادر جميع النسخ.

المادة ٣٦- أ- يحظر على مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول أن يطبع أي مطبوعة كان قد منع طبعها أو نشرها أو توزيعها أو تداولها أو بيعها أو طبع أي مطبوعة غير مرخص بإصدارها أو حظر نشرها.

ب- يحظر طباعة أي كتاب أو لوحة أو أي مادة دون الحصول على تفويض خطي من مالكها الأصلي.

المادة ٣٧-أ- يحظر على المطبوعة أن تنشر بأي شكل من الأشكال ما يلي:

١. ما يمس بالملك أو الأسرة المالكة.
٢. أي معلومات عن عدد القوات المسلحة الأردنية أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها إلا إذا أجاز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الأردنية أو أي خبر أو رسم أو تعليق يمس بالقوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية.
٣. ما يمس بالقضاء أو يسيء لاستقلاله.
٤. ما يشتمل على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور أو الإساءة إليها.
٥. ما يسيء إلى الوحدة الوطنية أو يحرض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين أفراد المجتمع.
٦. ما يسيء لكرامة الأفراد أو حرياتهم الشخصية أو الإضرار بسمعتهم.

٧. المقالات أو المعلومات التي تتضمن إهانة شخصية لرؤساء الدول العربية أو الإسلامية أو الصديقة أو رؤساء البعثات الدبلوماسية وأعضائها المعتمدين في المملكة شريطة المعاملة بالمثل.
 ٨. ما يروج للانحراف أو فساد الأخلاق.
 ٩. ما يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة.
 ١٠. ما يشتمل على وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة دون الإذن بذلك.
 ١١. أسرار ووثائق الدولة المحمية وفق أحكام القانون.
 ١٢. ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية.
 ١٣. إعلانات تروج الأدوية والمستحضرات الطبية دون أن يجاز نشرها من قبل وزارة الصحة.
 ١٤. ما يحرض على الإضرابات أو الاعتصامات أو التجمعات العامة بشكل يخالف أحكام القانون.
- يمنع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة ٣٨- تعامل المادة الصحفية المكتسبة أو المتضمنة معاملة المادة المؤلفة أو الأصلية.

المادة ٣٩- أ- يحظر على المطبوعة نشر كل ما يتعلق بأي مرحلة من مراحل التحقيق حول أي قضية أو جريمة تقع في المملكة إلا إذا أجازت النيابة العامة ذلك.

ب- يحظر نشر محاضر المحاكم أو مداولاتها في أي قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها إلا إذا أجازت المحكمة ذلك.

ج- تنطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على مراسلي وسائل الإعلام الخارجية وتطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٤٧) من هذا القانون.

المادة ٤٠- يحظر على مالك أي مطبوعة صحفية أو رئيس تحرير مسؤول ومدير التحرير وأي صحفي عامل بها وأي كاتب اعتاد الكتابة فيها أن يتلقى أو يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة أو ارتباطه أو علاقته بها أي معونة أو هبة مالية من أي جهة أردنية أو غير أردنية.

المادة ٤١- يحظر على كل من دار الدراسات والبحوث أو دار قياس الرأي العام أو كسل من اعتاد العمل فيها تلقي أو قبول أي معونة أو مساعدة أو هبة مالية أو تمويل من أي جهة

أردنية أو غير أردنية ولا يشمل ذلك تمويل المشاريع المشتركة أو الدراسات أو الأبحاث التي يوافق عليها الوزير.

المادة ٤٢- أ- تختص محكمة البداية بالنظر في جميع الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون على أن تعطى جميع قضايا المطبوعات صفة الاستعجال.

ب- تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية على رئيس التحرير المسؤول وكاتب المادة الصحفية أو معدهما باعتبارهم فاعلين أصليين، ويكون مالك المطبوعة مسؤولاً بالتضامن والتكافل عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وفي نفقات المحاكمة ولا يترتب عليه أي مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت اشتراكه أو تدخله الفعلي في الجريمة.

ج- تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات غير الدورية على مؤلفها كفاعل أصلي وعلى ناشرها كشريك له وإذا لم يكن مؤلف المطبوعة أو الناشر معروفاً فيلاحق مالك المطبعة ومديرها معاً بالدعوى الجزائية.

كل من له الحق

المادة ٤٣- يتولى المدعي العام مباشرة التحقيق في أي مخالفة لأحكام هذا القانون من تلقاء نفسه أو بناء على بلاغ من المدير أو الجهة الرسمية المختصة أو بناء على شكوى من الشخص المتضرر من تلك المخالفة.

المادة ٤٤- يعتبر أصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر والتوزيع ودور الدراسات والبحوث ودور قياس الرأي العام مسؤولين بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات التي تنطبق عليها أحكام هذا القانون.

المادة ٤٥- للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجاناً أو نشر خلاصة عنه في أول عدد من المطبوعة الدورية سيصدر بعد تبليغ الحكم وفي ذات المكان من المطبوعة التي نشر فيها المقال موضوع الشكوى وبالأحرف ذاتها وللمحكمة إذا رأت ذلك ضرورياً أن تقضي بنشر الحكم أو خلاصة عنه في صحيفتين أخريين على نفقة المحكوم عليه.

المادة ٤٦- أ- إذا خالف رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية أحكام أي من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٢٧) من هذا القانون فتقام الدعوى ضده من المتضرر أو المدير.

ب- إذا خالفت المطبوعة الصادرة في الخارج نص الفقرة (ج) من المادة (٢٧) من هذا القانون فتقام الدعوى ضدها من قبل المدير.

المادة ٤٧- أ- إذا خالفت المطبوعة أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٠) أو خالف أي من المذكورين في المادتين (٤٠) و (٤١) من هذا القانون أحكامهما فيعاقب بغرامة لا تقل عن ضعف المبلغ الذي تم الحصول عليه.

ب- إذا تخلف مالك المطبوعة الدورية عن تنفيذ أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٠) فيعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار وإذا استمرت حال التخلف فللمحكمة تعليق صدور المطبوعة للمدة التي تراها مناسبة.

ج- إذا نشرت المطبوعة الدورية ما يخالف أي حكم من أحكام المادتين (٣٧) و (٣٩) من هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار ولا يحول ذلك دون ملاحقة المسؤول جزائياً وفق أحكام القوانين النافذة.

د- تضاعف الغرامة بحددها الأقصى في حالة تكرار المخالفات الواردة في الفقرات (أ)، (ب)، (ج) من هذه المادة.

المادة ٤٨- أ- إذا خالف المحكوم عليه أحكام المادة (٤٥) من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على ألف دينار بالإضافة الى نشر الحكم على نفقته.

ب- كل من ادخل الى المملكة مطبوعة بصورة غير مشروعة أو ساهم في توزيعها يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار بالإضافة الى مصادرة نسخ المطبوعة.

ج- كل مخالفة اخرى لأحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على ألف دينار.

المادة ٤٩- كل من اصدر مطبوعة دورية أو من مزمع عملاً من اعمال المؤسسات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٥) من هذا القانون بدون ترخيص يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة الاف دينار ولا تزيد على عشرة الاف دينار.

المادة ٥٠- للمحكمة أن تقرر إيقاف المطبوعة عن الصدور اثناء النظر في الدعوى للمدة التي تراها مناسبة اذا رأت أن في ذلك ما يضمن المصلحة العامة والأمن الوطني.

المادة ٥١- أ- على كل مالك مطبوعة دورية تسري عليه أحكام هذا القانون أن يوفق أوضاعه وفقاً لأحكامه خلال تسعين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ب- يعلق صدور أي مطبوعة صحفية لم توفق أوضاعها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة، وإذا استمرت أوضاع الصحيفة بدون توفيق لمدة تسعين يوماً بعد تعليق صدورها فتعتبر رخصتها ملغاة.

ج- إذا فقدت أي من المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون أي شرط من شروط ترخيصها فللمدير أن يطلب اليها توفيق أوضاعها خلال تسعين يوماً والا فيصدر المدير قراراً بإغلاقها فإذا استمر الاغلاق لمدة تسعين يوماً دون توفيق الأوضاع اعتبر ترخيصها ملغى حكماً.

د- على المؤسسات المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون توفيق أوضاعها وفق أحكامه في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ نفاذ أحكامه.

المادة ٥٢- لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ هذا القانون بما في ذلك تحديد مقدار الرسوم والبدلات التي تستوفيها الدائرة في نطاق تطبيق هذا القانون.

المادة ٥٣- يلغى قانون المطبوعات والنشر رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣.

١٥ من أجل

المادة ٥٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٨/٨/٢٢

الحسن بن طلال

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير العدل جودت السبول	وزير دولة شؤون التنمية الدكتور طاهر كلعان	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فايز الطراونة
وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسشان	وزير الثقافة ووزير الشباب طلال سطعان الحسن	وزير العمل الدكتور محمد مهدي اللرحان
وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاني الملقي	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين محمد صالح الحوراني	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس ناصر اللوزي	
وزير السياحة والآثار عقل بلماحي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر	وزير الزراعة مجحم الخريشة	وزير البريد والاتصالات سليمان الحافظ
وزير التخطيط الدكتور نبيل عماري	وزير المالية ميشيل مارون	وزير الدخالية نايف القاضي	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سميح بيدر	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور نائل العجلوني	وزير التربية والتعليم الدكتور فوزي غرايبة	وزير الاعلام ناصر جوده

اعــــلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ قانون معدل
لقانون المطبوعات والنشر المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٠٦) تاريخ
١٩٩٧/٥/١٨ .

فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم
(٢٠) تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٢ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور .

١٩٩٨/٨/٢٩

رئيس الوزراء

الدكتور فايز الطراونة

هذا من اجل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٦٠٠) لسنة ١٩٩٨
نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص
وسوق المركبات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي باضافة كل من الفقرتين (ط) و (ي) بالنص التالي اليها:-

ط- سيارات الادخال المؤقت للشركات الاجنبية غير العاملة في المملكة (شركات المقر ومكاتب التمثيل) وفق احكام الفقرتين (ز) و(ح) من المادة (٢٤٨) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧

دينار	دينار	غير البنزين	البنزين
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠

- ١- السيارة التي لا يزيد سعة محركها على اللترين .
- ٢- السيارة التي يزيد سعة محركها على اللترين ولا يتجاوز اللترين ونصف اللتر .
- ٣- السيارة التي يزيد سعة محركها على اللترين ونصف اللتر .

ي- سيارات الادخال المؤقت الاخرى غير المنصوص عليها في الفقرة (ط)
من هذه المادة يستوفى عنها الرسوم التي تستوفى عن مثيلاتها من السيارات الخاصة .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٨/٤

نائب رئيس الوزراء لشؤون
التنمية ووزير الخارجية
الدكتور جواد العناتي
رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام
الدكتور عبد الله النسور

وزير المعمل	وزير الأوقاف والشؤون والمعقسات الإسلامية	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي	وزير المعمل
الدكتور محمد مهدي الفرمان	الدكتور عبد السلام العبادي	الدكتور محمد حمدان	رياض الشكعة
وزير التخطيط	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية	وزير الثقافة ووزير الشباب	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات
الدكتور ريماء خلف	الدكتور خالد الزعبي	طلال سلطان الحسن	سامي قموه
وزير لادخلة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نذير رشيد	سعد الدين جمعه	المهندس ناصر اللوزي	توفيق كريشان
وزير المالية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة	وزير المياه والري	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين	وزير الصحة والرعاية الصحية
سليمان حياظ	الدكتور منذر حدادين	الدكتور هاني الملقى	الدكتور اشرف الكردي
وزير لتنمية الإدارية	وزير السياحة والآثار	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الزراعة
الدكتور بسام العموش	عقل بلتاجي	الدكتور محمد خير ماسر	مجمع الخريشة

مكتبة من الأعمال

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور

والمادة (١١) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٨

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٩٨

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٩٨

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة (١) : يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٩٨) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٨/١/١.

المادة (٢) : تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود في كل منها ، وأسماء هذه الوظائف ، وفئاتها ، ودرجاتها ، ورواتبها حسب ما هو مبين في الجداول الملحقة بهذا النظام والذي تعتبر جزءاً منه.

المادة (٣) : أ) على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به يتم تعيين واتقاء الموظفين بمقود وفق أسس وقواعد تعيين الموظفين المقررة.

ب) لا يمنح الموظف الذي يعين بمقود اعتباراً من العمل بهذا النظام أي علاوة غير تلك المنصوص عليها في نظام العلاوات الموحدة أو أي نظام آخر.

المادة (٤) : أ) يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه أو آخر زيادة سنوية تقاضاها دون أن يكون لتاريخ منح الزيادة السنوية الإضافية أو الزيادة السنوية المقررة بموجب أحكام المادة (١٦١) من نظام الخدمة المدنية المعمول به أي تأثير على استحقاق الزيادة السنوية إذا تم منحه أي من تلك الزيادات في ذات الدرجة التي يشغلها أما إذا ترتب على ذلك ترفيعه أو تعديل وضعه إلى درجة أعلى يستحق زيادة السنوية بعد مرور عام من تاريخ الترفيع أو التعديل.

ب) تحدد الدرجات والرواتب الأساسية والزيادات السنوية للموظفين غير المصنفين

الواردة مسميات وظائفهم ضمن وظائف الفئة الرابعة وفقاً لسلم الرواتب

الملحق بمجدول وظائف الفئة الرابعة الصادر عن ديوان الخدمة المدنية بموجب

أحكام المادة (١٨) من نظام الخدمة المدنية المعمول به.

ج) تحدد الزيادة السنوية على الراتب الأساسي للموظف بمقود بما يماثل من الزيادات السنوية للموظفين المصنفين.

المادة (٥) : أ) لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترفيعه إليها إلا إذا توفرت الشروط

والمؤهلات اللازمة لاشتغال تلك الوظيفة ولا يجوز استعمال الوظائف المخلدة لغير

الغايات التي أشتت لأجلها هذه الوظائف ويجب التقيد بمسميات الوظائف عند

التعيين كما ورد في هذا النظام.

ب) لا يجوز تعيين أي موظف على الوظائف غير المصنفة في الفئة الرابعة من

الأشخاص الذين تنطبق عليه شروط التعيين في الفئات الأولى والثانية المخلدة

بموجب نظام الخدمة المدنية المعمول به.

ج) مع مراعاة ما ورد في المادة (٣٧) من نظام الخدمة المدنية المعمول به ، يعين

الموظف بمقود شاملاً " لكافة العلاوات بقرار من رئيس الوزراء " بناءً على

تسبب الوزير المختص.

المادة (٦) : مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) من نظام الخدمة المدنية المعمول به يشترط لمن يرشح

من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى أن يكون شاغلاً أو مرشحاً ليشغل إحدى الوظائف

القيادية الواردة مسمياتها تحت المجموعات (١٠ و ١١ و ١٢) من الفئة الأولى في هذا

النظام وفق التصنيف المعتمد لهذه الفئة.

المادة (٧) : يجوز التعيين على الوظائف الشاغرة والوظائف التي تم إحداثها لعام ١٩٩٨

والوظائف التي تم استبدالها بوظائف أخرى ، والمخلدة في هذا النظام ، وفقاً لأحكام

المادة (٢١) من نظام الخدمة المدنية المعمول به وفقاً لاسس وقواعد اتقاء وتعيين

الموظفين الصادرة بموجبها.

المادة (٨) : للمرجع المختص صلاحية نقل الموظف من وظيفة الى وظيفة اخرى في نفس الدرجة والمستوى والمجموعة وضمن الفئة الواحدة من فئات الموظفين الواردة في جدول تشكيلات وظائف الوزارات والدوائر الحكومية الملحق بهذا النظام.

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢١

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواه العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير الداخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء منعد الدين جمعة	وزير الاشغال العامة والاسكان للمهندس ناصر اللوزي توفيق كريشان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التمرين الدكتور هاني الملقني	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصحة والمياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العسول	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير المالية الدكتور محمد خير مامسر
		وزير الحلف سليمان حلف

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى المادتين (١١٤) و (١٢٠) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨ نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨
نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الأشغال الحكومية لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٢١) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيمايلي بالنظام الأصلي ومطراً عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤) من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

اولاً: - بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج- القيام باعمال سكرتارية لجان العطاءات المركزية واللجنة العليا لتنظيم قطاع الانشاءات واي لجان او هيئات تشكل لتنظيم هذا القطاع .

ثانياً: - بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د- توخيد الشروط العامة والخاصة لعقد المقاولة واتفاقيات الخدمات الفنية والشروط المرجعية واجراءات العطاءات وتطوير تلك الشروط والاجراءات وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٣- تعدل المادة (١٦) من النظام الأصلي بالغاء عبارة (مجلس الوزراء) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير) .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- للوزير بناء على طلب الوزير المختص أو أي جهة ذات علاقة اتخاذ أي من الإجراءات التالية بحق أي مقاول أو استشاري بناء على تنسيب من لجنة التصنيف أو لجنة التأهيل المستند إلى تقرير من لجنة فنية تؤلفها أي منهما حسب مقتضى الحال :-

١- حرمان أي مقاول أو استشاري من الاشتراك في العطاءات الحكومية لمدة محددة .

٢- تنزيل فئة التصنيف أو التأهيل الخاصة بالمقاول أو الاستشاري إلى فئة أدنى .

المادة ٥- تضاف المادة التالية برقم (٢٨) إلى النظام الأصلي ويعاد ترقيم المواد (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) الواردة فيه لتصبح (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤) على التوالي :-

المادة ٢٨-

١- للوزير تشكيل لجنة تسمى (لجنة اختيار الموفقين) برئاسة المدير وعضوية كل من :-

١- أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان .

٢- ممثل عن دائرة العطاءات الحكومية .

٣- ممثل عن نقابة المهندسين يسميه مجلس النقابة .

٤- ممثل عن نقابة المقاولين يسميه مجلس النقابة .

ب- تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيسها من بينهم

وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت

الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيسها .

ج- تقوم هذه اللجنة باختيار موفقين مؤهلين وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

د- يقوم الموفق أو الموفقون بحل الخلافات بين فريقَي التعاقد أولاً بأول في العقود التي تبرم بين صاحب العمل وبين المقاول أو الاستشاري والتي تتضمن شروطها تعيين موفقين .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢٨

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله التسيور	رئيس الوزراء رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان	وزير الزراعة ووزير الري وزير العمل ووزير الصحة والرفاهية الصحية بالوكالة الدكتور محمد مهدي الفرخان
وزير دولة لشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الثقافة وزير الشباب طلال سطعان الحسن سامي قموه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور ريماء خلف
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور ريماء خلف
وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور ريماء خلف
وزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر
	وزير الزراعة محمد الخريشه	

هنا من العمل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٢

- أ- يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على السلع المنتجة محليا الخاضعة لضريبة نسبيه خلال السنة (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار .
- ب- يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على الخدمات المؤداة محليا الخاضعة للضريبة خلال السنة (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار .
- ج- يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على الجمع بين انتاج سلع خاضعة لضريبة نسبيه وخدمات محلية خاضعة للضريبة خلال السنة (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف دينار .

- د- يكون حد التسجيل لغايات فرض الضريبة على السلع المنتجة محليا الخاضعة لضريبة نوعية خلال السنة (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار .
- هـ- للغايات المقصودة من القانون وهذا النظام يعتبر حد التسجيل هو الحد الذي يصبح عنده الشخص ملزما بتسجيل نفسه لدى الدائرة باعتباره مكلفا بدفع الضريبة وفقا لاحكام القانون .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢٨

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء لشؤون	للب رئيس الوزراء لشؤون
وزير الدفاع	الخدمات ووزير الاعلام	التنمية ووزير الخارجية
الدكتور عبدالسلام المجالي	الدكتور عبدالله السور	الدكتور جواد العتالي
وزير	وزير التربية والتعليم	وزير الاوقاف والشؤون
المعدل	وزير التعليم العالي	والمغتربات الاسلامية
رياض الشكعة	الدكتور محمد حمدان	الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير العمل ووزير الصحة	وزير النقل ووزير	وزير دولة للشؤون
والرعاية الصحية بالوكالة	البريد والاتصالات	البرلمانية والقانونية
الدكتور محمد مهدي الفرخان	سامي قموه	الدكتور خالد الزعبي
وزير	وزير الشؤون البلدية	وزير دولة لشؤون
التخطيط	والقروية والبيئة	رئاسة الوزراء
الدكتور ريماء خلف	توفيق كريشان	سعد الدين جمعه
وزير	وزير المياه والري ووزير الصناعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية
الداخلية	والتجارة ووزير التمييز بالوكالة	وزير المالية بالوكالة
الدكتور رشيد	الدكتور منذر هادي	محمد صالح الحوراني
وزير	وزير	وزير
الزراعة	التنمية الاجتماعية	السياحة والآثار
محمّد الفريشه	الدكتور محمد خير مامسر	عقل بلتاجي
		الدكتور بسام العموش

كلنا من اجل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام هيئة تشييط السياحة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام هيئة تشييط السياحة لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع

النظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج- مساهمة الفنادق المصنفة بثلاث او اربع او خمس نجوم بخمسة بالمائة

(٥٪) من اجمالي حصيله بدل الخدمة المستوفى من قبلها -والذي

تحدهه لجنة السياحة وفقا لاحكام قانون السياحة- وتقوم هذه الفنادق

بتحويلها الى جمعية الفنادق الاردنية لتوريدها الى الهيئة شهريا .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٧/٢٨

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء لشؤون	نائب رئيس الوزراء لشؤون
وزير الدفاع	للخدمات ووزير الاعلام	لتنمية ووزير الخارجية
الدكتور عبدالسلام المجالي	الدكتور عبدالله التيسور	الدكتور جواد العفاني
وزير	وزير التربية والتعليم	وزير الاوقاف والشؤون
المعدل	وزير التعليم العالي	والمكتبات الاسلامية
رياض الشكعة	الدكتور محمد حمدان	الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير العمل ووزير الصحة	وزير النقل ووزير	وزير دولة للشؤون
والرعاية الصحية بالوكالة	البريد والاتصالات	البرلمانية والقانونية
الدكتور محمد مهدي الفرحان	سسامي قموه	الدكتور خالد الزعبي
وزير	وزير الشؤون البلدية	وزير دولة لشؤون
التخطيط	والقروية والبيئة	رئاسة الوزراء
الدكتور ريماء خلف	توفيق كريشان	سعد الدين جمعه
وزير	وزير المياه والري ووزير الصناعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية
الداخلية	والتجارة ووزير التموين بالوكالة	وزير المالية بالوكالة
نقيب رقبه	الدكتور ملحد حدادين	محمد صالح الحوراسي
وزير	وزير	وزير
الزراعة	لتنمية الاجتماعية	للمياه والآثار
مجمع الخريشه	الدكتور محمد خير مامسر	عقل بتناجي

كلنا من اجل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨

نظام جمعية ادلاء السياح الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٤) من قانون السياحة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام جمعية ادلاء السياح الاردنية لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة :	وزارة السياحة والاثار .
الوزير :	وزير السياحة والاثار .
الجمعية :	جمعية ادلاء السياح الاردنية .
الهيئة :	الهيئة العامة للجمعية .
المجلس :	مجلس ادارة الجمعية .
الرئيس :	رئيس المجلس .
العضو :	كل دليل سياحي مرخص وفقا لاحكام نظام ادلاء السياح المعمول به .

المادة ٣- أ- تؤسس في المملكة جمعية تسمى (جمعية ادلاء السياح الاردنية) يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ، ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها وان تقاضي وتقاضي ، ولها ان توكل عنها أي محام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها .

ب- يكون مركز الجمعية في مدينة عمان ويجوز انشاء فروع لها في سائر انحاء المملكة بقرار من المجلس

المادة ٤- تعمل الجمعية على رفع مستوى ممارسة المهنة ونشر الوعي السياحي لاجنائها وتنشيط السياحة والقيام بجميع الاعمال اللازمة لتحقيق هذه الاهداف بما في ذلك مايلي:-

أ- رعاية مصالح اعضاء الجمعية والمحافظة على حقوقهم وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم بما في ذلك انشاء صندوق توفير لاجناء الجمعية .

ب- التعاون والتنسيق مع الوزارة والدوائر والمؤسسات والجمعيات والهيئات السياحية الاخرى المتخصصة بجميع المجالات المتعلقة بالعمل السياحي وتنشيطه .

ج- المحافظة على مصلحة السياحة الوطنية وسمعة المهن السياحية الاخرى .

د- تطوير مهنة الدليل السياحي من خلال عقد الدورات والندوات لرفع مستوى كفاءة الدليل وادائه وتوفير المعلومات له .

هـ- المساهمة مع الوزارة والمؤسسات التعليمية المختلفة في تدريب الكوادر الفنية العاملة في مجال ادلاء السياح .

و- عقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات السياحية داخل المملكة وخارجها والمشاركة فيها .

كلنا من العمل

ز- المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في تحديد المصطلحات والاعراف السياحية وقواعد ومعايير التعامل بممارسة المهنة بما يتوافق مع الانتظمة المحلية والاعراف الدولية .

ح- التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية السياحية المماثلة العربية والدولية والانضمام اليها والمشاركة .

ط- العمل على حل الخلافات التي تقع بين الاعضاء من جهة او بين الاعضاء وغيرهم من جهة اخرى .

ى- اصدار المجلات والنشرات الدورية المهنية بعد موافقة الجهات الرسمية المختصة .

ك- المشاركة في اعداد الدراسات والمقترحات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بالنشاط السياحي وتقديمها للجهات المعنية .

المادة ٥- يقدم طلب الانتساب الى الجمعية وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية مرفقاً به الوثائق اللازمة لذلك على أن يصدر المجلس قراراً بشأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المستوفي للشروط ويكون مقبولاً حكماً في حالة عدم اصدار القرار خلال هذه المدة .

المادة ٦- أ- يكون للجمعية هيئة تتألف من الاعضاء المنتسبين اليها .
ب- تعقد الهيئة اجتماعاً سنوياً عادياً في الموعد الذي يحدده المجلس خلال الأشهر الثلاثة الاولى من السنة ، وذلك للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها الذي يعده المجلس ، على ان توجه الدعوة لعقد الاجتماع قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من الموعد المحدد له ، مرفقاً بهذه الدعوة التقرير السنوي للمجلس والحسابات الختامية للجمعية وتُنشر الدعوة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل كما تعلق على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويتم تبليغ الوزارة بموعد الاجتماع .

ج- اذا لم يدع المجلس لعقد الاجتماع خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة فيدعو الوزير خلال سبعة ايام من انتهاء تلك المدة الى عقده على أن يتم عقد الاجتماع خلال مدة اقصاها خمسة عشرة يوماً من تاريخ توجيه الدعوة .

المادة ٧- أ- يكون اجتماع الهيئة قانونياً بحضور اكثرية الاعضاء المسجلين للرسوم والالتزامات المترتبة عليهم للوزارة والجمعية قبل سبعة ايام على الأقل من موعد الاجتماع واذا لم يتوفر هذا النصاب يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وتعلق الدعوة للاجتماع الثاني على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية ويكون هذا الاجتماع قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

ب- يرأس اجتماعات الهيئة رئيس المجلس او نائبه في حال غيابه واذا تغيب الاثنان يرأسها اكبر الاعضاء سناً .

ج- يدعى مندوب من الوزارة يسميه الوزير لحضور اجتماعات الهيئة لمراقبة قانونية الاجتماع واجراءاته والتوقيع على محضر الاجتماع وايداع نسخه منه لدى الوزارة .

د- تتخذ الهيئة قراراتها في الامور والموضوعات المعروضة عليها في أي اجتماع تعقده بأكثرية اصوات الحاضرين .

المادة ٨- تتولى الهيئة في اجتماعها السنوي العادي المهام والصلاحيات التالية:-
أ- مناقشة التقرير السنوي للمجلس عن السنة المنتهية وقرار خطة عمل السنة الجديدة .
ب- المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المنتهية والقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة التالية .
ج- اختيار مدقق حسابات قانوني للجمعية لمدة سنة وتحديد تعابه .

د- انتخاب الرئيس واعضاء المجلس في حالة انتهاء مدة انتخابهم او اجراء انتخابات لملء الشواغر وفقاً لاحكام هذا النظام .
هـ- أي امور اخرى تتعلق بالمهنة على أن تقدم خطياً الى المجلس بناءً على طلب عشرين عضواً على الاقل قبل موعد الاجتماع باربعة عشر يوماً على الاقل .

المادة ٩- أ- تدعى الهيئة لعقد اجتماع غير عادي بقرار من المجلس او بناءً على طلب يقدم اليه من اعضاء لا يقل عددهم عن (٢٥٪) من الاعضاء المسددين للرسوم السنوية والالتزامات المترتبة عليهم للوزارة والجمعية على أن يتضمن قرار المجلس او طلب الاعضاء بدعوة الهيئة للاجتماع الامور والموضوعات التي ستعرض عليها بصورة محددة ولايجوز بحث او عرض غيرها في الاجتماع .

ب- تسري على الاجتماع غير العادي للهيئة الاحكام والاجراءات التي تطبق على اجتماعها العادي بمقتضى احكام هذا النظام ويشترط في ذلك مايلي:-

- ١- اعتبار الاجتماع غير العادي ملغى اذا لم يتوافر له النصاب القانوني .
- ٢- إصدار الهيئة قراراتها في هذه الحالة بموافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ١٠- أ- يتولى ادارة الجمعية مجلس ادارة يتألف من الرئيس وثمانية اعضاء تنتخبهم الهيئة من بين اعضائها بالاقتراع السري ، وتكون مدة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه .

ب- اذا لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الهيئة الذي سيتم فيه انتخاب مجلس جديد للجمعية او لم يتم انتخاب مجلس جديد لاي سبب من الاسباب او تم ابطال الانتخابات فيستمر المجلس القائم بتصريف شؤون الجمعية الى ان يتم انتخاب مجلس جديد وفقاً لاحكام هذا النظام .

ج- اذا قررت المحكمة بطلان الانتخابات كلياً او بطلان انتخاب اكثرية اعضاء المجلس يدعو الوزير الهيئة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار لاعادة الانتخابات حسب ما يقتضيه مضمون القرار ويستمر المجلس السابق بعد دعوته للاجتماع من قبل الوزير بممارسة مهامه واعماله وصلاحياته الى ان يتم انتخاب مجلس جديد .

د- اذا قررت المحكمة بطلان انتخاب اقل من نصف اعضاء المجلس بمن فيهم الرئيس فيعتبر المجلس قائماً ويدعو المجلس الهيئة الى اجتماع غير عادي لانتخاب الاشخاص الذين شغرت مراكزهم بموجب قرار المحكمة بمن فيهم الرئيس وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار المحكمة .

المادة ١١- أ- يشترط فيمن يرشح نفسه لمركز الرئيس مايلي:-

- ١- أن يكون اردني الجنسية .
- ٢- أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة .
- ٣- أن يكون ق مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٤- أن يكون مسدداً للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للوزارة والجمعية .
- ٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف والآداب العامة .
- ٦- أن يدفع مبلغ ثلاثين ديناراً الى الجمعية رسم ترشيح غير مسترد .

كل من له حق الانتخاب

- ٧- أن لا يكون قد صدر بحقه أي عقوبة تزيد على عقوبة التوقيف عن العمل لمدة شهر أو أكثر بأي موضوع يمس بسمعة السياحة الاردنية .
- ٨- أن لا يمتلك أي من المهن السياحية الاخرى أو يشارك فيها أو يديرها .

ب- يشترط في طالب الترشيح لعضوية المجلس ما يلي:-

- ١- أن يكون اردني الجنسية .
- ٢- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة .
- ٣- أن يكون قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ٤- أن يكون مسددا للرسوم والالتزامات المترتبة عليه للوزارة والجمعية .
- ٥- أن يدفع مبلغ خمسة عشر دينارا للجمعية رسم ترشيح غير مسترد .
- ٦- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية أو جنة مخلة بالشرف والآداب العامة .
- ٧- أن لا يكون قد صدر بحقه أي عقوبة تزيد على عقوبة التوقيف عن العمل لمدة شهر أو أكثر بأي موضوع يمس بسمعة السياحة الاردنية .
- ٨- أن لا يمتلك أي من المهن السياحية الاخرى أو يشارك فيها أو يديرها .

المادة ١٢-١- يبدأ الترشيح لمركز الرئيس وعضوية المجلس لكل منهما على حدة وفقا لاحكام هذا النظام قبل خمسة عشر يوما من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العادي الذي يجري فيه انتخاب المجلس وينتهي قبل سبعة ايام من ذلك الموعد .

ب- يقدم طلب الترشيح الى الشخص الذي يفوضه المجلس بذلك خطيا وتعلن اسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مركز الجمعية بعد التدقيق في طلبات الترشيح ومدى مطابقتها مع القانون وهذا النظام وتوافر الشروط المقررة .

المادة ١٣-١- تختار الهيئة في اجتماعها الذي تجري فيه الانتخابات لجنة للاشراف على الانتخابات تتألف من ثلاثة اعضاء من غير المرشحين وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين اعضائها .

ب- تتولى اللجنة القيام باجراءات انتخاب الرئيس واعضاء المجلس وتوزيع اوراق الاقتراع على الاعضاء وجمعها وفرز الاصوات واعلان نتائج الانتخابات وتنظيم محضر باعمالها ولها في سياق القيام بمهامها الاستعانة بلجنة فرعية او اكثر تؤلف كل منها من اعضاء الهيئة غير المرشحين لمساعدتها على فرز الاصوات وذلك تحت اشرافها المباشر .

ج- يجري انتخاب الرئيس واعضاء المجلس بالاقتراع السري لكل منهما على حدة وتختتم ورقة الاقتراع بخاتم الجمعية وتوقع من رئيس لجنة الاشراف على الانتخابات .

د- تفصل اللجنة في الاعتراضات التي تقدم اليها في اثناء الانتخابات سواء كانت على اوراق الاقتراع ام على أي من الاجراءات الاخرى تتعلق بالانتخابات ، ولها رفض أو قبول أي ورقة اذا تبين لها أن هناك اسبابا تبرر ذلك ، وتصدر اللجنة قراراتها بالاكثرية .

هـ- اذا ادرج في ورقة الاقتراع عدد من اسماء المرشحين يزيد على العدد المطلوب انتخابه فيؤخذ في هذه الحالة العدد المطلوب من الاسماء الاولى بالتسلسل ويهمل ما زاد عليه ، كما تعتبر الورقة التي تحتوي على اسماء اقل من العدد المطلوب صحيحة بالنسبة لما ورد فيها من اسماء .

هذا من اجل

و- تهمل أوراق الاقتراع الخالية من الاسماء كمالات حسب الاسماء غير المقروءة او غير الواضحة او تلك التي تتضمن أي كلمة أو عبارة تنافي مع الاداب العامة او التي تدل على شخصية العضو المقترح كما تهمل أوراق الاقتراع غير المختومة بخاتم النقابة وغير الموقعة من رئيس لجنة الاشراف على الانتخاب .

ز- تحفظ أوراق الاقتراع في الجمعية ويتم اتلافها بقرار من المجلس بعد مرور سنة على اجراء الانتخابات .

ح- يزود المجلس المنتخب الوزير بنسخه من محضر اعمال الهيئة .

المادة ١٤- تحدد الاجراءات والامور الاخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة وانتخابات المجلس بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٥- أ- يعتبر فائزاً بمركز الرئيس أو عضوية المجلس من حصل على اعلى الاصوات من بين المرشحين واذا تساوت الاصوات بين اثنين او اكثر من المرشحين فيتم اختيار احدهم بالقرعة التي تجريها لجنة الاشراف على الانتخابات .

ب- اذا لم يتقدم الى مركز الرئيس الا مرشح واحد اعتبر هذا المرشح فائزاً بالتزكية ، واذا لم يتقدم الى عضوية المجلس الا ثمانية مرشحين اعتبروا فائزين بالتزكية ، واذا لم يتوافر العدد الكافي من المرشحين فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الاجتماع اكمال ذلك العدد بانتخابهم من اعضائها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ١٦- ينتخب المجلس من بين اعضائه في اول اجتماع يعقده نائباً للرئيس وأمين سر وأمين صندوق للجمعية .

المادة ١٧- أ- يجتمع المجلس مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسه او نائبه في حال غيابه ، ويعتبر الاجتماع قانونياً بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حال غيابه واحداً منهم ، وتصدر القرارات بأكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- يفقد الرئيس وعضو المجلس مركزه في المجلس في أي من الحالات التالية :-

- ١- اذا تخلف عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية دون عذر مشروع يقبله الرئيس .
- ٢- اذا استقال خطياً .
- ٣- اذا صدر بحقه حكم قضائي قطعي بجناية او جنحة مغللة بالشرف والآداب العامة .
- ٤- اذا انفي الترخيص الممنوح له لأي سبب من الاسباب .
- ٥- اذا اخل بآداب وسلوك المهنة .

المادة ١٨- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- ادارة شؤون الجمعية الادارية والمالية وفقاً لاحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- ب- اعداد التقرير السنوي والحساب الختامي للسنة المنتهية وتقديمها للهيئة .
- ج- اعداد مشروع الميزانية التقديرية للسنة الجديدة وتقديمه للهيئة .
- د- اصدار التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين وتحديد حقوقهم المالية واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .
- هـ- تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد مهامها .
- و- النظر في الخلافات المهنية الناشئة بين الاعضاء من جهة أو بين الاعضاء وغيرهم من جهة اخرى واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

هذا من اجل

ز- النظر في الانتساب الى أي اتحاد او جمعية سياحية اخرى واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

المادة ١٩- أ- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس .
 - ٢- تمثيل الجمعية لدى الغير وفق القرارات التي يصدرها المجلس .
 - ٣- الاشراف على الموظفين والمستخدمين لدى الجمعية .
 - ٤- التصديق على شهادات الخبرة التي تصدرها الجمعية للاعضاء .
 - ٥- أي صلاحيات اخرى يفوضه المجلس بها على ان يكون التفويض خطيا ومحددا .
- ب- يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس عند غيابه .

المادة ٢٠- أ- اذا شغل مركز الرئيس يقوم نائبه مقامه اذا كانت المدة الباقية لانتهاء مدته تقل عن ستة اشهر والا فتدعى الهيئة العامة في مدة اقصاها ثلاثين يوما وفقا لاحكام هذا النظام لانتخاب رئيس جديد لاكمال المدة المتبقية .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة، اذا شغل مركز أي عضو في المجلس فيدعى المرشح الذي نال اعلى الاصوات بعد آخر الفائزين في الانتخاب ليكون عضوا في المجلس للمدة المتبقية له ، واذا لم يوجد مرشح كهذا فيعين المجلس من بين اعضاء الهيئة من يملء مركز العضو الشاغر على ان تتوافر فيه شروط العضوية في المجلس وان لايزيد عدد المعينين على هذا الوجه على ثلاثة اعضاء .

ج- اذا شغرت عضوية اربعة اعضاء فاكثر من المجلس فيدعو الوزير الهيئة الى اجتماع خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما لانتخاب مجلس جديد وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢١- أ- يتولى امين سر الجمعية تنظيم سجلات الجمعية وقيودها وحفظها واعداد جداول اعمال اجتماعات المجلس والهيئة وتدوين محاضرهما وقراراتهما في سجل خاص لكل منهما .

ب- يتولى امين صندوق الجمعية تنظيم السجلات المالية والدفاتر المحاسبية وسائر الوثائق والمستندات المالية الخاصة بالجمعية وحفظها وفقا للاصول المحاسبية المتعارف عليها والتوقيع على المعاملات المالية وفقا لتعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢٢- أ- للمجلس بناء على طلب العضو تعليق عضويته في الجمعية لمدة لا تزيد على سنتين متتاليتين ، على ان يتم استيفاء الرسوم السنوية في اثناء هذه المدة .

- ب- تفقد العضوية في الجمعية في أي من الحالتين التاليتين :-
- ١- اذا انقضت رخصة ممارسة المهنة وفقا لقانون السياحة المعمول به .
 - ٢- اذا توقف عن ممارسة المهنة نهائيا .

المادة ٢٣- تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٢٤- تتكون الموارد المالية للجمعية من المصادر التالية :-

- أ- رسم الانتساب ورسم الاشتراك السنوي والمبالغ الاضافية المنصوص عليها في المادة (٢٥) من هذا النظام .
- ب- ربح استثمار اموال الجمعية .
- ج- بدل الاشتراك في الدورات التدريبية التي تعقدتها الجمعية وبدل الاشتراكات في نشراتها التي تصدرها وأثمان مطبوعاتها وفق ما يحدده المجلس .

د- التبرعات والهبات والاعانات الاخرى التي يوافق عليها الوزير، على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردني .

المادة ٢٥- أ- تستوفي الجمعية من العضو الرسوم التالية :-

- ١- رسم الانتساب لأول مرة وقدره ثمانون ديناراً .
- ٢- رسم الاشتراك السنوي وقدره اربعون ديناراً ويتم دفعه خلال شهر كانون الثاني من كل سنة ، ويعتبر الجزء من السنة سنة كاملة لغايات استيفاء الرسوم .

ب- يستوفي مبلغ اضافي ممن يتخلف عن دفع الرسوم في موعدها المقرر بموجب احكام هذا النظام بنسبة ٥% من قيمة الرسم السنوي عن كل شهر او أي جزء منه .

المادة ٢٦- تؤول الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للجمعية القائمة حالياً الى الجمعية المؤسسة بمقتضى هذا النظام ، كما تتحمل الالتزامات المترتبة عليها ، ويتولى الوزير دعوة الهيئة لانتخاب رئيس واعضاء المجلس الأول لهذه الجمعية وفقاً لاحكام هذا النظام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٧- اذا حلت الجمعية لأي سبب تؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى الجهة او الجهات التي تحددها الهيئة على أن تؤخذ موافقة الوزير على ذلك .

المادة ٢٨- يصدر الوزير بناء على تنسيب المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/٨/٤

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير الخارجية الدكتور جواد الغناتي	رئيس الوزراء وزير الدفاع بالوكالة
وزير رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الاعلام الدكتور عبد الله الشنور	
وزير رئيس الوزراء لشؤون الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير التربية والتعليم وزير
وزير رئيس الوزراء لشؤون البيئة وزير الزراعة والري الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان رياض الشكعة
وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الثقافة وزير النقل وزير
وزير دولة للشؤون العامة والاسكان المهندس ناصر الثوري	وزير الشباب طلال سلطان الحسن سامي قموه
رئيسة الوزراء نذير رشيد	وزير الاشغال وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريشان
وزير المالية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سليمان خالط	وزير الصناعة والتجارة وزير الصحة والريادة الصحية الدكتور اشرف الخريدي
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير التمرير الدكتور هاني الملقى
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر
الدكتور بسام العموش	وزير الزراعة محمد الخريشة

كل من له حق

المصادقة على اتفاقية

الحظر الشامل للتجارب النووية

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٠٢-١٤ تاريخ ١٤-٧-١٩٨٨م المتضمن المصادقة على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة الموقعة بتاريخ ٢٦-٩-١٩٦٦ ..

اتفاقية قضاة خاضعة

بموضوع تبادل السجناء بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٨٧ تاريخ ١٧-٣-١٩٨٨ المتضمن الاتفاقية القضائية الخاصة بموضوع تبادل السجناء بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية الموقعة بين الطرفين بصيغتها التالية :-

المادة الخامسة

الطلبات والاجابات

- ١- طلبات التسليم والاجابات يجب ان تكون مكتوبة .
- ٢- يجب على الطرف المطلوب بالتسليم اعلام الطرف الطالب عن قراره حتى يوافق او لا يوافق على التسليم المطلوب .

المادة السادسة

الوثائق المصادقة

- ١- اذا طلبت الدولة طالبة التسليم من الدولة مصدرة الحكم ان عليها تزويدها بما يلي :-
 - أ- وثيقة او بيان يشير الى ان الشخص المحكوم عليه هو مواطن تلك الدولة .
 - ب- نسخة من قانون الدولة طالبة التسليم المتعلق بالموضوع والذي يبين ان الاعمال او الاقتناع والذي ينسب به مريض المحكوم في الدولة مصدرة الحكم يشكل معلا جرميا وفقا لقانون الدولة طالبة التسليم او انه يشكل معلا جرميا اذا ارتكب ضمن اقليمها .
- ٢- اذا قدم طلب التسليم ، على الدولة مصدرة الحكم ان تقدم الوثائق التالية للدولة طالبة التسليم الا اذا اظهر احد الطرفين عدم رغبته في التسليم :-
 - أ- نسخة مصدقة من الحكم ومن القانون الذي اعتمد عليه الحكم .
 - ب- وثيقة تبين المدة التي قضاهما المحكوم عليه في السجن ومن ذلك معلومات عن اي اعتقال يسبق المحكمة ، أي عفو ، أو أي عامل يرتبط بتنفيذ الحكم .
 - ج- اقرار يتضمن قبول التسليم كما هو مبين بالفقرة ١/د من المادة ٣- .
 - د- حيثما كان ذلك مناسباً ، ارسال أي تقارير طبية أو اجتماعية عن الشخص المحكوم عليه ، ومعلومات عن علاجه في الدولة مصدرة الحكم ، وأي توصية عن علاجه مستقبلًا في الدولة طالبة التسليم .
- ٣- يستطيع أي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب بتزويده بأي من الوثائق المشار اليها في الفقرة ١ أو ٢ - قبل تقديمه لطلب التسليم او اتخاذ قرار بالموافقة او عدم الموافقة على التسليم .

المادة السابعة

القبول والىاته

- ١- يجب على الدولة مصدرة الحكم ان تؤكد بيان الشخص المحكوم عليه قد قام بذلك بشكل طوعي بموافقة على التسليم وفقا للمادة ٣- ١/د وعلى علم يكامل النتائج القانونية على ان تكون اجراءات الموافقة خاضعة لقانون الدولة مصدرة الحكم .
- ٢- يجب على الدولة مصدرة الحكم ان تمنح فرصة للدولة طالبة التسليم لان تبين بان الموافقة تعطى وفقا للشروط المطروحة في الفقرة ١- من خلال القنصل او ايموظف قانوني متفق عليه مع الدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة

تسليم المحكومين

يحدد مكان وتاريخ وزمان وطريقة تسليم الشخص المحكوم عليه بالاتفاق بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

المادة التاسعة

- أثر عملية التسليم على الدولة مصدرة الحكم
- ١ - عندما يصبح الشخص المحكوم عليه ضمن مسؤولية سلطات الدولة طالبة التسليم ، فإن أثر ذلك هو وقف تنفيذ الحكم في الدولة التي أصدرتها .
 - ٢ - للدولة مصدرة الحكم الحق بعدم تنفيذ الطلب إذا اعتبرت الدولة طالبة التسليم أن الحكومة قد نسفت .

المادة العاشرة

- أثر التسليم على الدولة طالبة التسليم
- ١ - يجب على السلطات المختصة في الدولة طالبة التسليم أن تكمل تنفيذ الحكم فوراً أو من خلال محكمة أو أمر إداري تمت الشروط المنصوصة في المادة ١١ - .
 - ٢ - يجب أن يكون تنفيذ الحكم وفقاً لقانون الدولة طالبة التسليم ، وللك الدولة الحق وحدها باتخاذ القرارات الملزمة .

المادة الحادية عشرة

- استمرارية تنفيذ الحكم
- ١ - على الدولة طالبة التسليم أن تتخذ بالتبعية القانونية للمحكومية ومدتها كما تحددها الدولة مصدرة الحكم .
 - ٢ - إذا كانت المحكومة بطبيعتها لا تتفق مع قانون الدولة طالبة التسليم أو كان قانونها يتطلب من خلال أمر محكمة أو إداري تعديل العقوبة أو الإجراء وفقاً لقانونها المتعلق بجرم مشابه ، بالنسبة لطبيعتها يجب أن تكون العقوبة أو الإجراء متوافقاً مع تلك المحكومة لتنفيذها لأقصى حد ، وأن لا تتجاوز طبيعتها أو مدتها العقوبة المفروضة في الدولة مصدرة الحكم أو الحد الأقصى المشار إليه في قانون الدولة طالبة التسليم .

المادة الثانية عشرة

- العفو ، الصفح ، تخفيف العقوبة
- كل طرف من الأطراف المتعاقدة يستطيع أن يهب العفو والصفح أو تخفيف المحكومة وفقاً لمستوره أو قوانينه الإلزامية .

المادة الثالثة عشرة

- إعادة النظر في الحكم
- تستطيع الدولة مصدرة الحكم وحدها تقرير أي طلب التماس لإعادة النظر في الحكم .

المادة الرابعة عشرة

- تعديل الحكم ، وإلغائه
- إذا عدل الحكم في الدولة مصدرة الحكم بعد تسليم الشخص المحكوم عليه إلى الدولة طالبة التسليم ، يجب على الدولة مصدرة الحكم أن ترسل نسخة من الحكم ووثائق أخرى إلى السلطة المختصة في الدولة طالبة التسليم والتي ستقوم بالإجراءات اللازمة للعمل مع نصوص الحكم الجديد .

اتفاقية قضائية خاصة

بموضوع تبادل السجناء بين المملكة

الأردنية الهاشمية والجمهورية القبرصية

المادة الأولى

التعريف

أغيات هذه الاتفاقية : -

- ١ - (المحكومة) تعني أي عقاب أو إجراء يتعلق بالحرمان من الحرية بقرار من المحكمة بسبب عمل جرمي .
 - ب - (الحكم) يعني قرار أو أمر من محكمة بفرض المحكوم .
 - ج - (الدولة مصدرة الحكم) تعني الدولة التي تم فيها فرض الحكم على الشخص الذي سلم أو قد يسلم .
 - د - (الدولة طالبة التسليم) تعني الدولة التي قد يسلم لها الشخص المحكوم لغاية تنفيذ الحكم عليه .
- وكان قد سلم لها لقضاء مدة محكومته .

المادة الثانية

المبادئ العامة

- ١ - تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون وعلى أوسع نطاق لاحترام عملية تبادل الأشخاص المحكومين وفقاً لبنود هذه الاتفاقية .
- ٢ - يمكن تسليم الشخص المحكوم إلى المتعاقد الآخر ضمن اقليم أحد الأطراف المتعاقدة وفقاً لبنود هذه الاتفاقية لغايات قضاء مدة محكومته ، وتحقيق هذه الغاية يمكن له أن يعبر عن رغبته في التسليم إلى أحد الدولتين المتعاقدين .
- ٣ - يمكن للتسليم أن يكون بناء على طلب أي من طرفي الاتفاقية .
- ٤ - لتحقيق أغيات هذه الاتفاقية مان من حق أي من طرفي الاتفاقية الاتصال مع الطرف الآخر عن طريق الشخص المختص في وزارة العدل في كل منهما .

هذا من أجل

المادة الثالثة

شروط التسليم

- ١ - يسلم الشخص المحكوم وفقا لشروط الاتفاقية في الحالات التالية :
 - أ - ان يكون الشخص المطلوب تسليمه مواطنا في البلد طالبة التتبع .
 - ب - ان يكون الحكم قطعيا وغير قابل للطعن .
 - ج - اذا كان في وقت استلام طلب التسليم قد تبقى على مدة محكومة الشخص المحكوم عليه ستة اشهر على الاقل ، او كان حكمه غير محدد المدة .
 - د - اذا وافق الشخص المحكوم عليه على عملية التسليم مع مراعاة المعسر والحالة الجسدية والمقالية التي يراها الطرفان المتعاقدان لازمة من طريق الممثل القانوني للمحكوم .
 - هـ - اذا كانت الاعمال او الامتناع عن الاتصال الصادرة من المجرم تشكل فعلا جرميا استنادا الى قانون الدولة طالبة التسليم او يشكل فعلا جرميا في حالة وقوعه ضمن اقليمها .
 - و - اذا كانت الحكومة المقروضة للتتبع او العقوبة فيها كثيرا الا على الحد الاعلى للعقوبة المنصوص عليها في قانون الدولة طالبة التسليم على نفس الفعل الجرمي .
 - ز - اذا اتفق طرفا هذه الاتفاقية على التسليم .
- ٢ - يمكن للطرف المتعاقد الاتفاق على التسليم حتى لو كانت المدة الفعلية للجرم اقل من المدة المحددة في الفقرة - ج - ١ - في الحالات الاستثنائية .

المادة الرابعة

الالتزام بتقديم المعلومات

- ١ - على الدولة مصدرة الحكم ابلاغ الشخص المحكوم عليه مضمون هذه الاتفاقية في حالة انطباقها عليه .
- ٢ - اذا عبر الشخص المحكوم عليه من رغبته للدولة مصدرة الحكم في امكنة تسليمه ، على هذه الدولة ان تعلم الدولة طالبة التتبع بذلك بالوقت المناسب بعد ان يصبح الحكم قطعيا .
- ٣ - المعلومات يجب ان تشمل :
 - أ - الاسم والتاريخ ومكان الولادة للشخص المحكوم عليه .
 - ب - مدوانه ، ان وجد ، في الدولة طالبة التسليم .
 - ج - الوقائع والحيثيات التي استندت عليها الحكومة طالبة التسليم .
 - د - طبيعة ومدة وتاريخ بدء سريان الحكمية .
- ٤ - اذا عبر الشخص المحكوم عليه عن رغبته للدولة طالبة التسليم ، فهنا على الدولة مصدرة الحكم بناء على الطلب ان تبلغ الدولة طالبة التسليم المعلومات المشار اليها بالفقرة - ٣ - اعلاه .
- ٥ - يجب على الدولة طالبة التسليم ان تعلم الدولة مصدرة الحكم ما اذا اتخذت قرار محكمة او ان المرافعات قيد النظر او انها انتهت بسبب عدم ملاحقة الفعل او الشخص المحكوم نفسه عن الفعل الذي صدرت عليه الحكمية في الدولة مصدرة الحكم .
- ٦ - يجب اعلام الشخص المحكوم عليه ، كتابة ، من اي عمل صادر عن الدولة مصدرة الحكم او المطالبة بالتسليم في الفقرات السابقة ، كما يجب اعلامه عن اي قرار اخذ من قبل احد الطرفين في طلب التسليم .

المادة الخامسة عشرة

معلومات عين التنفيذ

- ١ - يجب على الدولة طالبة التسليم تزويد الدولة مصدرة الحكم بالمعلومات المختصة بتنفيذ الحكم :
 - أ - اذا كانت تعتقد ان الحكومة قد اكتمل تنفيذها .
 - ب - اذا حرب الشخص المحكوم عليه من الاعتقال قبل اكتمال مدة العقوبة .
 - ج - اذا طلبت الدولة مصدرة الحكم تقريراً خاصاً .

المادة السادسة عشرة

التكاليف

- ١ - تحمل الدولة طالبة التسليم جميع نفقات تطبيق هذه الاتفاقية باستثناء التكاليف التي تقع في اقليم الدولة مصدرة الحكم .

المادة السابعة عشرة

اللغة

- ١ - يكون طلب التسليم ومرفقاته والمعلومات الاخرى بلغة الطرف المطلوب منه او ان تكون مرفقة بترجمة لتلك اللغة .
- ٢ - اي ترجمه مرفقة او مصاحبه للطلب يجب ان يصادق على صحتها من شخص مسؤول له في وزارة العدل في الدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة عشرة

التطبيق الزمني

- ١ - تطبيق هذه الشروط على تنفيذ الحكومات التي صدرت قبل او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

المادة التاسعة عشرة

العلاقات بالاتفاقيات ومواثيق اخرى

- ١ - يجب ان لا تؤثر بنود هذه الاتفاقية على حقوق وواجبات الطرفين المتعاقدين الناشئة عن الاتفاقيات الدولية التي كان الاطراف المتعاقدة طرفا فيها قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

أشارة من المحقق

المادة العشرون

الشروط النهائية

- ١ - ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ باليوم الثلاثين من تبادل الوثائق بعد التصديق على هذه الاتفاقية والتي ستجري في عمان .
- ٢ - ستبقى هذه الاتفاقية نافذة لمدة خمس سنوات من اليوم الذي تدخل فيه حيز التنفيذ .
- ٣ - ستبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات أخرى الا اذا قامت احد الاطراف المتعاقدة بالغائها من خلال مذكرة بهذا الخصوص للطرف الاخر وذلك قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات الجارية .
- اثباتا لذلك فقد وقع المفاوضون عن الطرفين هذه الاتفاقية .
- حررت بنسختين باللغة الانجليزية .

الملكة الاردنية الهاشمية
ولي العهد
في المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية القبرصية
وزير العدل والنظام العام
في الجمهورية القبرصية

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٨

تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المدرسي

- المادة الأولى : تسمى هذه التعليمات " تعليمات معدلة لتعليمات المقصف المدرسي رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ " وتقرأ مع التعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .
- المادة الثانية :
١ - يلغى نص البند (٤) من الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة ويستعاض عنه بالنص التالي :
٤ - في الوزارة
الأمين العام ، مدير عام التعليم ، محاسب المقاصف المدرسية والاهلال الأحمر .
ب - إضافة بند جديد للمادة الرابعة عشرة من التعليمات الأصلية تحت تسلسل (هـ) وبالنص التالي :
هـ - يشكل المدير / المدير العام لجنة للإشراف على حساب الحصص المقررة من ارباح المقاصف المدرسية بحيث تضم الجهات المعنية بهذا الأمر .
المادة الثالثة :
أ - يلغى نص الفقرة (ح) من المادة الخامسة عشرة من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :
ح - تحول للوزارة بموجب شيك باسم وزير التربية والتعليم / ارباح المقاصف المدرسية . تنصرف حسب الأسس التي تعتمد عليها لجنة المقاصف المدرسية والاهلال الأحمر ويقرر منها .
ب - إضافة بند جديد للمادة الخامسة عشرة من التعليمات الأصلية تحت تسلسل (٣) وبالنص التالي :
٣ - يصرف لمسؤول المقاصف المدرسية في المديرية بموجب قرار من اللجنة المعنية مكافأة سنوية من ارباح المقاصف المدرسية / حصة المديرية لقاء الاشراف الاداري والمالي على النحو التالي :
أ - ٦٠ ديناراً إذا بلغ عدد المقاصف (١٠٠) فما دون .
ب - ٨٠ ديناراً إذا بلغ عدد المقاصف (٢٠٠) فما دون .
ج - ١٠٠ ديناراً إذا بلغ عدد المقاصف أكثر من (٢٠٠) مقصف .

وزير التربية والتعليم
الدكتور محمد حمدان

ملف من الجمل

قراران صادران عن
وزير المالية/ الجمارك

استناداً للصلاحيه المخوله اليه بمقتضى المادتين ٧ و ٦ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣

أقرر الحاق المنطقة الحرة/مطار الملكة علياء الدولي من ناحية جمركية الى مركز جمركية مطار الملكة علياء الدولي/التفليس لتصل بماليه :-

- أ- القيام بكافة المهام الجمركية الخاصة بالمنطقة الحرة المذكورة اعلاه.
- ب- تخصيص موظفين جمركية من كادر موظفي جمركية المطار/التفليس للإشراف على عملية ادخال والخارج البضائع في هذه المنطقة.
- ج- تحديد ساعات العمل لموظفي الجمارك المشرعين على هذه المنطقة باوقات الدوام المعمول بها لدى مركز جمركية مطار الملكة علياء الدولي/التفليس.

وزير المالية/ الجمارك
سليمان حافظ

- ١- صلا باحكام المادتين (٦ و ٧) من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ وبعد ان صدر قرار تشاء مركز جمركية معبر وادي الاردن/جسر الشيخ حسين وتلويحش المركز بتنظيم البيانات الجمركية والمهام التالية :-

- أ- بيانات الصادر
- ب- بيانات اعادة التصدير
- ج- كشوفات التحويل
- د- تنظيم بيانات الامتعة للمواد التي ترد مع المسافرين على ان لا تتجاوز قيمتها عن (٥٠٠) دينار وان تكون ذات صلة بشخصه.
- و- الاشراف على اخراج وادخال البضائع المسارة بطريق الترانزيت، واستكمال كافة الاجراءات المتعلقة في بيانات الترانزيت.

- ٢- أقرر تفويض المركز بالمهام المبينه اثناء اضافة للمهام اعلاه :-

- أ- تنظيم بيانات الوضع بالاستهلاك المحلي
- ب- تنظيم بيانات الانخال المؤقت
- ج- تنظيم كافة المعاملات الجمركية الاخرى ووفق الاجراءات الاصوليه.

وزير المالية/الجمارك
سليمان حافظ

المخابر الطبية الخاصة

استناداً للمادة ٩/١ من نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢.

أصرح للتالية أسماءهم بفتح مختبر طبي خاص في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يعملوا في المكان المبين إزاء اسم كل واحد منهم.

وزير الصحة والرعاية الصحية
الأستاذ الدكتور أشرف الكردي

الاسم	مكان العمل
١. الدكتور سهى شوكت	مدينة عمان
٢. السيد هيف سليمان حداد	مدينة عمان
٣. السيد وائل مشهور البسطامي	الاقوار الشماليه
٤. السيد سوسن فرحان النمرى	مدينة عمان
٥. السيد ميسون امين الغريبه	مدينة اربد
٦. السيد دلال جريس حدادين	مدينة عمان
٧. السيد احمد صالح غرايبه	مدينة عمان
٨. الدكتور سام احمد شكري	مدينة عمان
٩. السيد اسامه محمد امطير	مدينة عمان
١٠. السيد حسن خضر علي عادي	مدينة عمان
١١. السيد خالد اسماعيل الحنطى	مدينة عمان
١٢. السيد جيهان فؤاد عوده	مدينة عمان
١٣. السيد امجد احمد الخطيب	مدينة عمان
١٤. السيد بسام سعيد الحداد	مدينة عمان
١٥. السيد عبد الحليم محمد نويه	مدينة عمان
١٦. السيد عمر نوح العموري	مدينة عمان
١٧. الدكتور مجدي سعيد ابو هنتاش	مدينة عمان
١٨. السيد حسنى شكري عرج	مدينة عمان

١٥٠١ من العمل

مكان العمل

الاسم	مكان العمل
٠١٩ الدكتور اسماعيل ابراهيم علي	مدينة عمان
٠٢٠ السيد فوزي محمد هليل	ادارة مستشفى خاص
٠٢١ السيد رنا جمال البدور	مدينة عمان
٠٢٢ السيد ايمن عزام الجيوسي	مدينة عمان
٠٢٣ الدكتور سمير محمد ضمير	مدينة عمان
٠٢٤ السيد مهدي رضوان ابوحيه	مدينة عمان
٠٢٥ السيد رياض احمد علي موسى	مدينة عمان
٠٢٦ السيد وفاء صبحي المغربي	مدينة عمان
٠٢٧ الدكتور علي نبيب الشناق	مدينة عمان
٠٢٨ الدكتور احمد سالم ابو السمن	مدينة عمان
٠٢٩ السيد جميله علي الزعبي	مدينة عمان
٠٣٠ السيد وهيب خليل شعبان	مدينة عمان
٠٣١ السيد مروان علي الثامي	منطقة الرصيف
٠٣٢ السيد صادق سعيد النشه	ادارة المستشفى الاسلامي
٠٣٣ السيد محمود مصطفى وهدان	(العقبة)
٠٣٤ السيد امل بركات حسين الطراونه	مدينة عمان
٠٣٥ الدكتور دولة علي السيد	مدينة مادبا
٠٣٦ الانسه بدرية موسى ابو خميس	مدينة عمان
	ناعور

قرار صادر عن
الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٨

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٨/٤/٢١ رقم رس/٣٢٢٥/٢،
اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة (٧٩) من قانون الأوراق
المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وذلك لبيان :-

١- مدى اخضاع أو عدم إخضاع نشرات الأوراق المالية وتسجيلها وعمليات
ومعاملات التداول بالأوراق المالية لرسم طوابع للواردات.

٢- فيما إذا كان الاعفاء المنصوص عليه في هذه المادة من الأحكام الانتقالية أم من
الأحكام الختامية وفقاً لقانون الأوراق المالية.

وذلك على ضوء المادة (٣) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢
والمادة (٧٣) من قانون الأوراق المالية بفقرتها أ، ب.

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه إلى دولة رئيس الوزراء رقم
٢٨٥٣/٢/٢/٩ تاريخ ٩٨/٣/١٩.

وكتاب رئيس هيئة الأوراق المالية الموجه إلى معالي وزير المالية رقم
٢٣٤٤/٥١٠٢/٢/٨ تاريخ ٩٨/٩/٧.

وكتاب رئيس مجلس ادارة السوق المالي رقم ح ٩٨/١١/١ تاريخ ٩٨/٣/١.

وبتدقيق النصوص القانونية ذات العلاقة يتبين ما يلي:-

نصت المادة ٧٣ فقرة (ب) من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧ على ما يلي:
مع مراعاة ما ورد في الفقرة أ من هذه المادة، لا تعتبر الأحكام الواردة في هذا
القانون نافذة عند نشره في الجريدة الرسمية (باستثناء الأحكام الانتقالية الواردة في هذا
الفصل، على أن يتم انفاذ باقي أحكامه بقرارات صادرة عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب
من المجلس خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية).

ملف من الجمل

ونصت المادة ٧٩ من القانون ذاته على:

(على الرغم مما ورد في قانون رسوم الطوابع المعمول به، تعفى من رسوم طوابع الواردات نشرات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها وعمليات ومعاملات التداول بالأوراق المالية).

كما نصت المادة ٢٠ من قانون سوق عمان المالي رقم ١ لسنة ١٩٩٠ على:

أ- بالرغم مما ورد في قانون رسوم الطوابع المعمول به، تعفى عقود البيع المبرمة في قائمة السوق وعقود تفويض البيع أو الشراء التي تعفى من العملاء للتوسط، وشهادات تملك الأوراق المالية من رسوم طوابع الواردات.
ب- وتستوفي السوق رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الأوراق المالية فقط وذلك بنسبة (١٥) بالآلف والقيمة الاسمية للأوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الحرس الوطني،

ولصت المادة ٧٧ من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧ على:

أ- عند انتهاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٧٣) من هذا القانون يعتبر قانون سوق عمان المالي رقم (١) لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته لاغياً.

ب- تبقى جميع الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب قانون سوق عمان المالي سارية المفعول إلى حين الغائها أو استبدالها بغيرها.

ولصت المادة ٨٠ من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧ على:

(يلغى أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه).

وعليه وحيث أن المادة ٧٧ للفقرة (أ) من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧، جاءت واضحة في بقاء أحكام قانون سوق عمان المالي رقم (١) لسنة ١٩٩٠ نافذة حتى تنتهي الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون الأوراق المالية.

ولذلك لا حاجة للبحث فيما إذا كان موضوع سريان الإعفاء من رسوم الطوابع بمقتضى المادة ٢٠ من قانون سوق عمان المالي هو من الأحكام الانتقالية أو من الأحكام

الختامية، طالما أن المشرع ألغى عن رغبته في بقاء أحكام قانون سوق عمان المالي سارية، ووضح أن سريان هذه الأحكام يشمل بالضرورة أحكام الإعفاء من رسوم الطوابع، باعتبارها من الأحكام الدائمة (الموضوعية) والتي لا ضرورة لإدراجها ضمن التصنيف في الأحكام إلى أحكام إنتقالية وأحكام ختامية. فهذا التفريق أورد لغايات أخرى في القانون هي غايات تنظيمية ولم يرد لغايات تطبيق أحكام مثل أحكام الإعفاء من رسوم طوابع الواردات التي تظل أحكاماً مستقرة ونية المشرع في اعتبارها مستمرة ومستقرة واضحة من طبيعة وعلّة هذا الحكم بالإعفاء، وهو التشجيع على الاستثمار في السوق المالي (البورصة) لاحقاً بتقليل كلفة التداول في الأوراق المالية وتشجيعاً للاستثمار في هذه المؤسسة الهامة. ويؤيد ذلك ما ورد في المادة ٧٩ من قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٩٧. ولا يستقيم منطقاً، أن يعمد المشرع إلى إيجاد تشريع جديد للأوراق المالية وتداولها بقصد تشجيع الاستثمار فيها، وفي الوقت ذاته أن يكون قصده إلغاء الإعفاء من رسوم الطوابع المنصوص عليها في قانون السوق المالي.

وعليه تكون نشرات الإصدار وعمليات تداول الأوراق المالية معفاة من رسوم طوابع الواردات.

وهذا ما نقرره بالاكثارية في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٤١٩ هـ، الموافق ١٩٩٨/٧/٢١.

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع	رئيس محكمة التمييز
عبد اللطيف التلي	في رئاسة الوزراء	طاهر حكمت
	علي الهنداوي	
عضو	عضو	
مندوب وزارة المالية	قاضي محكمة التمييز	
عمر أبو طوق	بسام لويران	
(مخالف)		

هكذا عند العمل

رأي مخالف
من مندوب وزارة المالية

ان الغاية من طاب تفسير احكام المادة (٧٩) من القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ - قانون الاوراق المالية- وذلك وفقا لما جاء بكتاب معالي وزير المالية رقم (٢٨٥٣/٢/٢/٩) تاريخ ١٩٩٨/٣/١٩ لبيان احكام نص المادة (٧٩) ومدى اخضاع او عدم اخضاع نشرات الاوراق المالية وتسجيلها وعمليات ومعاملات التداول بالاوراق المالية لرسم طوابع الواردات المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وفيما اذا كان حكم الاعفاء هو من الاحكام الانتقالية ام من الاحكام الختامية .

ويتفق النصوص القانونية تبين الاتي :-

اولا/ ان المادة (٧٣) من قانون الاوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ تنص على:-

١- يعين مجلس مفوضي الهيئة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويبارر المجلس والرئيس فور تعيينهما بممارسة صلاحيتهما المنصوص عليها في هذا القانون، وتنفيذ احكام المرحلة الانتقالية والمجلس اصدار التعاميم والقرارات واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، واعداد الانظمة تمهيدا لاصدارها .

ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، لا تعتبر الاحكام الواردة في هذا القانون نافذة عند نشره في الجريدة الرسمية باستثناء الاحكام الانتقالية الواردة في هذا الفصل، على ان يتم انفاذ باقي احكامه بقرارات صادرة عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس وخلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ثانيا :- ان الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من قانون سوق عمان المالي رقم (١) لسنة ١٩٩٠ نصت على :

ب- "وتستوفي السوق رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقط وذلك بنسبة (١,٥ بالالف) من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الحرس الوطني" .

ثالثا :- جاء بكتاب علوفة رئيس هيئة الاوراق المالية الموجه الى معالي وزير المالية رقم (٢٣٤٤/٥١٠٢/٢/٨) تاريخ ١٩٩٧/٩/٧ بان المادة (٧٩) من قانون الاوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والتي تتضمن اعفاء نشرات الاصدار وعمليات تداول الاوراق المالية من رسوم طوابع الواردات ليست من الاحكام الانتقالية وانما من الاحكام الختامية، وان الحكم الخاص برسوم طوابع الواردات في قانون سوق عمان المالي لا يزال ساري المفعول ويجري تطبيقه على نشرات الاصدار وعمليات التداول بالاوراق المالية لحين الانتهاء من الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٧٣) من قانون الاوراق المالية.

وعليه وفي ضوء ما تقدم يتضح بان احكام المواد مدار البحث تشير بشكل واضح ولا لبس فيه على الاستمرار باستيفاء رسوم الطوابع المترتبة على عقود تحويل الاوراق المالية ولم ترد اي قرينة تدل على الاعفاء من الرسوم المقررة بموجب احكام قانون رسوم الطوابع والنص الوارد في القانون الخاص لسوق عمان المالي الساري المفعول وخلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٧٣) وخلال المدة التي لا تتجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وتأسيسا على ما تقدم ذكره فانني اخالف رأي الاكثرية المحترمة فيما ذهبت اليه حيث لا اجتهاد في مورد النص .

عمر ابراهيم ابو طوق
مدير الإيرادات العامة/
وزارة المالية

هذا من اجل